22- محمد صبحى عبد الحكيم وحمدى احمد الديب (2001): جغرافية السياحة، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
23- نسيم برهم (1985): تقويم الأماكن السياحية، المجلة الجغرافية السورية، المجلدان 9 – 10، الجمعية الجغرافية السورية، دمشق.
24- هناء نظير على (2006): أهمية خرائط الاستشعار عن بعد فى التنمية والتخطيط البيئى، مجلة المجمع العلمى المصرى، المجلد 81، القاهرة.
25- وفيق حسين الخشاب واحمد سعيد حديد والسيد حميد الحديثى (1980): الجيومورفولوجيا التطبيقية، الجزء الثانى، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، بغداد.
26- وفيق محمد جمال الدين (2002): جغرافية عمان السياحية، المجلة الجغرافية العربية، العدد 40، القاهرة.
27- وليد محمد كساب الحميدى (2001): التنمية السياحية على ساحل خليج العقبة السعودى، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 100، مجلس النشر العلمى، الكويت.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1- Donald, L.E. (1977): Economics of The Tourism, London.
2- Ernst & Young, (2002): Inventory and Evaluation of Tourism Resources, Riyadh, Saudi Arabia , Supreme Commission for Tourism.
3- Pearce, D., (1987): Tourism Today A Geographical Analysis, Longman and Scientific Technical, New York.
4- Ramadan. H., (2003): Tourism Attraction of Landforms in Jordan, Bull. Soc. Geog. Egypt. Vol 76.
5- Richard, H., Johnson, R., Gettings, E., and Simmons, C. (1986): Explanatory Notes to The Geologic Map of The Jizan Quadrangle, Sheet 16F, Kingdom of Saudi Arabia.
6- World Tourism Organization (1998): Middle East Posts Tourism Gains Despite Problems the internet (http://www.World–tourism.org\pressre
7- Wyatt, P. & Ralphs, M., (2003): GIS in land and property management, spon press.

* * *

التحليل المكاني لخصائص التركيب الوظيفي في منطقة صبحان بالكويت

د. عبيد سرور العتيبي*

د. عجيل تركي الظاهر *

أ.د. محمد الخزامي عزيز*

الملخص :

تركز الدراسة على استخدام منهج التحليل المكاني لخصائص التركيب الوظيفي للصناعات في منطقة صبحان الصناعية في دولة الكويت، والتي تشكل أحد أهم المناطق الصناعية للصناعات التحويلية الخفيفة (ملحق 1)، لخدمة النطاق الحضري الرئيسي بالكويت.

وقد اعتمدت الدراسة على مسح ميداني مباشر في صورة استبانه تغطي جميع المنشآت الصناعية في المنطقة، ومن ثم الاعتماد على الخرائط الرقمية للمنطقة، وبناء قاعدة معلومات تفصيلية كنتيجة لتحليل الاستبانة وذلك في نظم المعلومات الجغرافية تمهيداً لمرحلة تطبيق منهج التحليل المكاني على قاعدة البيانات واستخلاص النتائج.

وقد توصلت الدراسة الى وجود تداخل في التخصصات المكانية للوظائف علي عكس منطقة الشويخ الصناعية التي صممت بحيث تحتل الصناعات المتشابهة محاور طولية على امتداد الطرق الرئيسية، الا انه تبين أن منطقة صبحان لم تتقيد بهذا النهج الايجابي بالرغم من اعتمادها على المعايير البيئية في اختيار مواقع الصناعات داخل المنطقة على أساس درجة تأثيرها على البيئة، حيث صنفت الصناعات على أساس درجة تلوثها للبيئة الى ثلاث مستويات؛ فالصناعات الأقل تلويثاً خصص لها النطاق الشمالي في المنطقة، والصناعات الأكثر تلويثاً خصص لها النطاق الجنوبي بحيث لا يتعارض مع اتجاه الرياح السائدة من الشمال والشمال الغربي في معظم أيام السنة.

المقدمة:

تمثل موضوعات التخطيط الصناعي أهم المجالات التي تسعى الجغرافيا التطبيقية الى تحقيق أهدافها من خلال دراسة الظاهرة الجغرافية وتحديد خصائصها المكانية وملامح المؤثرات المكانية الايجابية والسلبية عليها، ومن ثم وضع تصور لتطويرها.

---

* قسم الجغرافيا، كلية الآداب – جامعة الكويت.

أولت دولة الكويت إهتماماً كبيراً بالقطاع الصناعي وذلك من أجل تحقيق النمو المتكامل والمتوازن للاقتصاد المحلي الذي يستند على قاعدة انتاجية، حيث ترفد الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ومن أجل ذلك أُنشأت مناطق صناعية تتوفر فيها الخدمات الضرورية للمشروعات الصناعية، ويوجد في الكويت حالياً أكثر من عشرة مناطق صناعية وحرفية تبلغ مساحتها الاجمالية حوالي 53 مليون متر مربع[1].

وتمثل منطقة صبحان الصناعية التي أُنشأت عام 1981م أحد أهم المناطق الصناعية التي تشكل رافداً داعماً لتحقيق أهداف التنمية الصناعية في دولة الكويت، لذلك فان الحاجة ماسة الى دراسة تركيبها الوظيفي وتحديد ايجابياته وسلبياته ومن ثم طرح تصور لتطوير المنطقة وتفادي المشكلات التي تواجهها.

يرجع انشاء منطقة صبحان الصناعية الى بداية الثمانينات من القرن العشرين في إطار خطط التنمية الصناعية في دولة الكويت وتبلغ مساحة المنطقة آنذاك 270 هيكتاراً، حيث تقع الى الجنوب من النطاق الحضري الرئيسي في دولة الكويت على مسافة 5 كم على طريق الملك فيصل كأحد الطرق الاشعاعية الرئيسية المتفرعة من قلب مدينة الكويت[2]، هذا وقد اقترح المخطط الهيكلي لدولة الكويت

(إعادة التطوير الأولى 1977) Cox Shankland، بإنشاء منطقة صناعية للصناعات الخفيفة في منطقة صبحان (باسم الملك فيصل الصناعية)، باجمالي مساحة 160 هيكتاراً[3].

وكان الهدف من إنشاء منطقة صبحان الصناعية هو تقديم بعض الصناعات الخفيفة، حيث صدر قانون الصناعة الجديد رقم 56 عام 1996، والذي ينص على "أن تنشأ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى الهيئة العامة للصناعة ويشرف عليها وزير التجارة والصناعة"، والتي كان من أبرز أهدافها تنمية النشاط الصناعي في البلاد والنهوض به والإشراف عليه لتحقيق أهداف الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الصناعات المحلية وتطويرها وحمايتها، وتوسيع القاعدة الإنتاجية الصناعية والحرفية، وتنويع مصادر الدخل الوطني وكذلك اقتراح مواقع المناطق الصناعية والحرفية في إطار المخطط الهيكلي العام[4].

---

(1) منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، 2000، ص 131.

(2) Colin Buchanan and Partner, 1983, p.100.

(3) Cox Shanland Partner, 1977, p. 42.

(4) الهيئة العامة للصناعة، الكويت، قانون الصناعة رقم 56، ص 13.

وقد كان لدور الدولة أهمية كبيرة في إنجاح عملية إنشاء مناطق صناعية خدمية وذلك من خلال منح تشجيعية على هيئة قسائم صناعية بأسعار رمزية قدرت بمبلغ 200 فلساً للمتر المربع الواحد في العام[1] كإيجار ولأجل طويل، وعليه قدرت منح القسائم بما يزيد عن 50% من مجموع الدعم الحكومي للصناعة[2].

ولم يقتصر دور الدولة على توفير القسائم الصناعية، بل امتد إلى توفير خدمات البنية الأساسية Infra-Structure مثل تشييد شبكات الطرق، وبناء الموانئ، وتوفير الطاقة الكهربائية اللازمة للصناعة بسعر رمزي بما لا يزيد عن 2 فلس للكيلووات/ساعة، والمياه العذبة بسعر 250 فلس/1000 جالون، والغاز بسعر 16 فلساً/1000 قدم مكعب[3]، هذا إلى جانب الإعفاء من الضرائب؛ سواء ضريبة الدخل أو الضرائب الجمركية على الواردات من آلات وقطع غيار والمواد الأولية والتي لا تقل في مجموعها عن 3 مليون دينار سنوياً (11 مليون دولار أمريكي)[4].

وتلعب اليوم منطقة صبحان دوراً مهماً في توفير البنية الصناعية اللازمة للصناعات الخفيفة، وهي صناعات ضرورية لتنمية القطاع الصناعي ورفع مساهمته في إجمالي الناتج المحلي، حيث بلغ 10.2% في عام 2002، وكان لهذه الأهمية التي تتمتع بها منطقة صبحان دور كبير في اختيار الباحثان لها، ولما كان من الصعب تطبيق أسلوب العينة البحثية المتبع في مثل هذه الدراسات وذلك بسبب التركيب الوظيفي المعقد بالمنطقة لذلك شملت الدراسة التطبيقية مسحاً كاملاً لجميع المنشآت الصناعية بالمنطقة بواسطة الاستبانة قام بها طلاب مقرر الجغرافيا الاقتصادية بإشراف الباحثان، بالتدريب على صياغة أسئلة الاستبانة ومن ثم القيام بدراسة ميدانية مباشرة بهدف ملئها، وكان أحد أهداف الدراسة هو توفير فرصة تدريبية للطلاب على مناهج البحث العلمي التطبيقي. ويؤكد الباحثان على إيجابية التجربة وتحقيق أبرز أهدافها لإكساب الطلاب الثقة بالنفس وإعطائهم تجربة بحثية علمية، هذا وقد تميز كثير من الطلاب، حيث كان أداؤهم واضحاً.

الدراسات السابقة :

لم تحظ منطقة صبحان بدراسة جغرافية واحدة بالرغم من مرور 26 عاماً على قرار إنشائها، وكذلك دورها المتميز في تقديم صناعات خفيفة متنوعة للسكان، ولم تنل تقنية نظم المعلومات الجغرافية نصيباً من الاهتمام في الدراسات الجغرافية التطبيقية على وجه الخصوص في مجال الجغرافية الصناعية.

---

(1) 200 فلس = 0.78 دولار أمريكي حسب أسعار سبتمبر 2007.

(2) أحمد سعود الزيد، 1984، ص 92.

(3) منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، 2000، ص 131.

(4) أحمد سعود الزيد، 1984، ص 109.

وأولى هذه الدراسات دراسة أبوعياش (1981)، التي سعت إلى تحليل استراتيجيات التخطيط في الكويت وتوضيح دور الجهود الوطنية لبناء القاعدة الصناعية في الكويت منذ الستينيات من القرن العشرين.

ومن الدراسات الجغرافية الأخرى التي عالجت موضوع الصناعات التحويلية في الكويت هى دراسة العتيبي (1996a) حيث قامت على اجراء دراسة مسحية للصناعات الغذائية والتي من خلالها تم دراسة خصائصها ونموها وتوطنها وتحديد نمط توزيعها والبحث في مشاكلها واستشراف مستقبلها[1]. ودراسة العتيبي (1996b) التي حللت الخصائص الجغرافية للصناعات التحويلية في دولة الكويت ودورها في الاقتصاد الكويتي، وتوطنها في المحافظات الإدارية، وترابطها الجغرافي والوظيفي في المناطق الصناعية ومدى تركزها وتنوعها وأنماط توزيعها[2].

ومن الدراسات غير الجغرافية التي أسهمت بجهودها البحثية على المستوى الاقتصادي والإداري والاستثماري تلك الدراسات العديدة التي نوقشت في ندوة الصناعات بالكويت في ديسمبر 1983م، ومن أهمها دراسة الزايد (1984) التي بلورت مكانة الدعم الحكومي في التنمية الصناعية في الكويت، وأيضاً دراسة حسين (1987) حول مشاكل الصناعة في الكويت حيث تعرضت الى خفض الدعم الحكومي للصناعة وقتئذٍ نتيجة لعوامل عديدة أهمها انخفاض أسعار النفط العالمية والتي بدورها أثرت على حجم الإنفاق الحكومي على القطاع الصناعي.

وتأتي دراسة عزيز (2001) حول تطبيق نظم المعلومات الجغرافية في دراسة خصائص التركيب الوظيفي لمنطقة الشويخ الصناعية (قطعة 2)، حيث ركزت على إمكانية الاستفادة من تقنية نظم المعلومات الجغرافية بالاعتماد على نتائج تحليل استمارات استبيان تم جمعها بواسطة المسح الميداني الشامل في تحليل التوزيع المكاني للمنشآت الصناعية لإبراز نمط توزيعها والعلاقة المكانية فيما بينها.

أما على المستوى الخليجي فتعاني المناطق الصناعية أيضاً بالمدن والعواصم الخليجية من ندرة الدراسات الجغرافية المتخصصة بالرغم من انتشار ظاهرة المناطق الصناعية في المدن الخليجية باعتبارها إحدى سمات التطور الحضري لتلك المدن، وتعتبر دراسة عزيز (1997) حول المنطقة الصناعية في الدوحة

بدولة قطر هى الدراسة الجغرافية الوحيدة التي ركزت جهودها في دراسة التركيب الوظيفي والعمالي في المنطقة بالاعتماد على تقنية نظم المعلومات الجغرافية.

---

(1) عبيد العتيبي، 1996a، ص 270.

(2) عبيد العتيبي، 1996b، ص 70.

وقد جاءت دراسة القايدي (1997) ببارقة أمل للاهتمام الجغرافي بالمناطق الصناعية، حيث اهتمت بدراسة نمط التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية في دولة الإمارات وتوضيح أثر ذلك على ظاهرة التوطن الصناعي.

ومن الدراسات الجغرافية العالمية التي خصصت لمعالجة قضية جغرافية التصنيع والمدن الصناعية بالمنطقة الخليجية تأتي دراسة شليبهاكه (Schliephake, 1985)، باللغة الألمانية، التي اهتمت بتقييم أساليب التخطيط الصناعي وإنشاء المدن الصناعية الجديدة في السعودية وقطر وعُمان على أساس المعايير العالمية في إنشاء مثل هذه المدن، ودراسته الحديثة (Schliephake, 2001) تأتي بأسلوب تحليلي لمبررات اختيار المواقع الصناعية على ساحل الخليج العربي، والتي اعتمدت في ذلك على اتجاهين أساسيين هما الموارد المائية من محطات التحلية، وكذلك التركز الحضري على ساحل الخليج باعتبار المواقع الصناعية تمثل مراكز الصناعات الحيوية التي تتطلبها المجتمعات الحضرية.

وتأخذ الدراسة الحالية الاتجاه التطبيقي للتقنيات الحديثة المتمثلة في نظم المعلومات الجغرافية في دراسة متخصصة لمنطقة صبحان الصناعية بغرض التعرف على خصائصها الوظيفية وطرح توصيات بهدف تنمية المنطقة تحقيقاً لأهداف البحث العلمي المعاصر.

منطقة الدراسة ومبررات اختيارها:

تقع منطقة صبحان الصناعية الى الجنوب من النطاق الحضري الرئيسي في دولة الكويت على طريق الملك فيصل السريع كأحد المحاور الإشعاعية الرئيسية (شكل 1)، وتصل مساحتها الإجمالية الى 2.6 مليون متر مربع أو ما يعادل 4% من جملة مساحة المناطق الصناعية في دولة الكويت، حيث خُصصت للصناعات التحويلية الخفيفة من أجل تحقيق أهداف التنمية الصناعية وتعطى الأولوية فيها للمشروعات الصناعية صديقة البيئة، وقد أحدثت علاقات مكانية جديدة مع المناطق القريبة منها، خاصة فيما يتعلق بشبكة الطرق وإسكان الأيدي العاملة.

وتعرف المنطقة الصناعية جغرافياً بأنها مساحة من الأرض تخصص وتخطط من قبل الجهات المختصة في الدولة لممارسة النشاط الصناعي[1]، وترجع فكرة تطبيق المناطق (المجمعات) الصناعية عملياً الى أواخر القرن التاسع عشر في بريطانيا، حيث أقيم أول مجمع صناعي بالقرب من مانشستر عام 1896م، ثم نقلت إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1899م في مدينة شيكاغو، ثم أقيم مجمع صناعي ثالث بايطاليا حول مدينة نابولي في عام 1904[2].

---

(1) سيف سالم القايدي، 1997، ص 6.

(2) حسن عبد القادر صالح، 1985، ص 261-262.

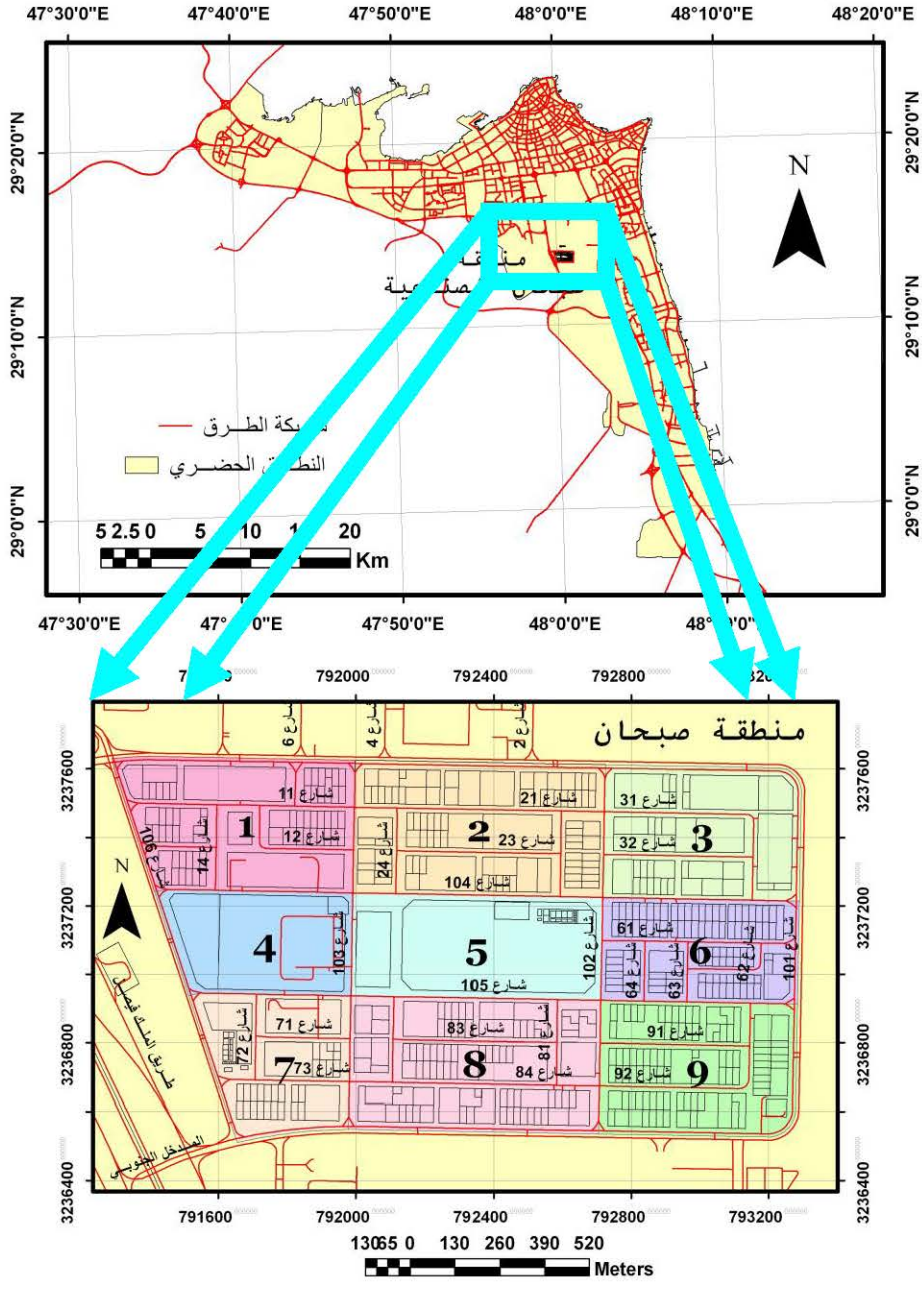

شكل (1) : موقع منطقة الدراسة.

ويتميز موقع منطقة صبحان الصناعية بالسمات التالية:

- البعد النسبي عن كتلة العمران المخصصة للوظيفة السكنية مما يساهم في توفير الهدوء وعدم الإزعاج للسكان.
- إيجاد نطاق مكاني يستوعب الصناعات الخفيفة ويستهدف تشجيع القطاع الخاص بشقيه الوطني والأجنبي للاستثمار في هذا النمط من الصناعات، حيث يتطلب استثمارات تتناسب مع الإمكانيات

المالية للقطاع الخاص. وكذلك يتيح مجالاً لتطبيق سياسة إحلال الواردات، أي قيام الصناعات البديلة للواردات عن طريق انتاج السلع الصناعية الاستهلاكية المحلية، مما يترتب عليه خلق قاعدة للصناعات المتنوعة وتوفير فرص وظيفية للأيدي العاملة الوطنية.

- يغلب عليها توطن الصناعات البتروكيماوية النهائية التي تتحول إلى منتجات استهلاكية نهائية أو صناعية مثل منتجات البلاستيك والأصباغ والمنظفات والمبيدات، وكذلك الصناعات الغذائية.
- تشييد شبكة من الطرق الداخلية بالمنطقة والتي تسهم في سهولة الاتصال بأجزائها، وربطها بشبكة من الطرق الرئيسية التي تربط المنطقة بالمناطق الأخرى في المدينة مثل طريق الملك فيصل السريع، والدائري السادس والسابع.
- قرب المنطقة من مناطق سكن العمالة الوافدة في مناطق خيطان والفروانية وجليب الشيوخ.

وحيث أن منطقة صبحان الصناعية كبيرة من حيث المساحة والتركيب الوظيفي الذي تسود فيه المنشآت الصناعية والمرافق والخدمات والمخازن الحكومية والخاصة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تطبيق تقنية نظم المعلومات الجغرافية بغرض تحقيق الجوانب التالية:

1) دراسة التوزيع المكاني لاستخدامات الأراضي بمنطقة الدراسة وتحديد نمط توزيع الوظائف الصناعية بها.
2) تحليل البُعد التاريخي للمنشآت وعلاقته بنوع الاستخدام
3) إبراز مدى التجانس في التوزيع المكاني للمنشآت الصناعية باعتباره أحد عوامل الاستقرار الصناعي، ويقصد هنا بالتجانس المكاني هو نمط من أنماط التوزيع للأنشطة المتجاورة في المكان ومتشابهة في النوع أي التي تميل إلى التخصصية المكانية في التوزيع.
4) دراسة مدى تحقيق التتابع الأفقي والرأسي للخدمات الصناعية بالمنطقة وتوضيح معوقاته، والتتابع الأفقي هو التكامل بين الأنشطة الصناعية والخدمية المتجاورة أفقياً؛ أي أن كلاً منها تحقق تكاملاً لدى الأخرى، والتتابع الرأسي هو التكامل المرحلي حيث يحقق كل نشاط مرحلة يعقبها دور نشاط آخر بحيث يصل في النهاية الى المنتج النهائي.
5) الخروج بمقترحات وتوصيات تهدف إلى تنمية وتطوير المنطقة الصناعية.

المنهج البحثي للدراسة:

اعتمدت الدراسة على ثلاثة مناهج متوازية لتحقيق الأهداف البحثية على النحو التالي:

أ) المنهج الوصفي: لدراسة التوزيع المكاني لاستخدامات الأراضي وتوضيح مدى التجانس في التوزيع المكاني للمنشآت الصناعية.

ب) المنهج الكمي: لقياس معامل الارتباط بين الصناعات الرئيسية بالمنطقة، وقياس معامل التوطن وغيره.

ج) المنهج التطبيقي المعاصر (التقني) الذي يعتمد على تطبيق نظم المعلومات الجغرافية في معظم مراحل الدراسة.

الأسلوب التطبيقي للدراسة:

يقصد به الأسلوب العلمي المتبع في الدراسة بغرض عرض المراحل التنفيذية وذلك على النحو التالي:

أولاً : أسلوب جمع المعلومات :

اتخذت عملية جمع المعلومات اتجاهين أساسيين: **أولهما:** الحصول على الخريطة الأساسية Base map ، حيث اعتمدت الدراسة على الخرائط التفصيلية الرقمية للقسائم الصناعية Parcels وذلك بمقياس 2500:1، من بلدية الكويت، ادارة نظم المعلومات الجغرافية، **وثانيهما:** تصميم استمارة الاستبيان وملئها ميدانياً (ملحق 1).

ثانياً: إدخال بيانات الاستبيان:

مرت مرحلة إدخال بيانات الاستبيان بتدريب الطلاب على كيفية استخدام برنامج SPSS ثم على كيفية "تشفير" أو "تكويد" أسئلة الاستمارة ومن ثم على كيفية الإدخال والمراجعة، واختبار صحة الإدخال والتخزين.

شكل (2) : منطقة صبحان الصناعية.

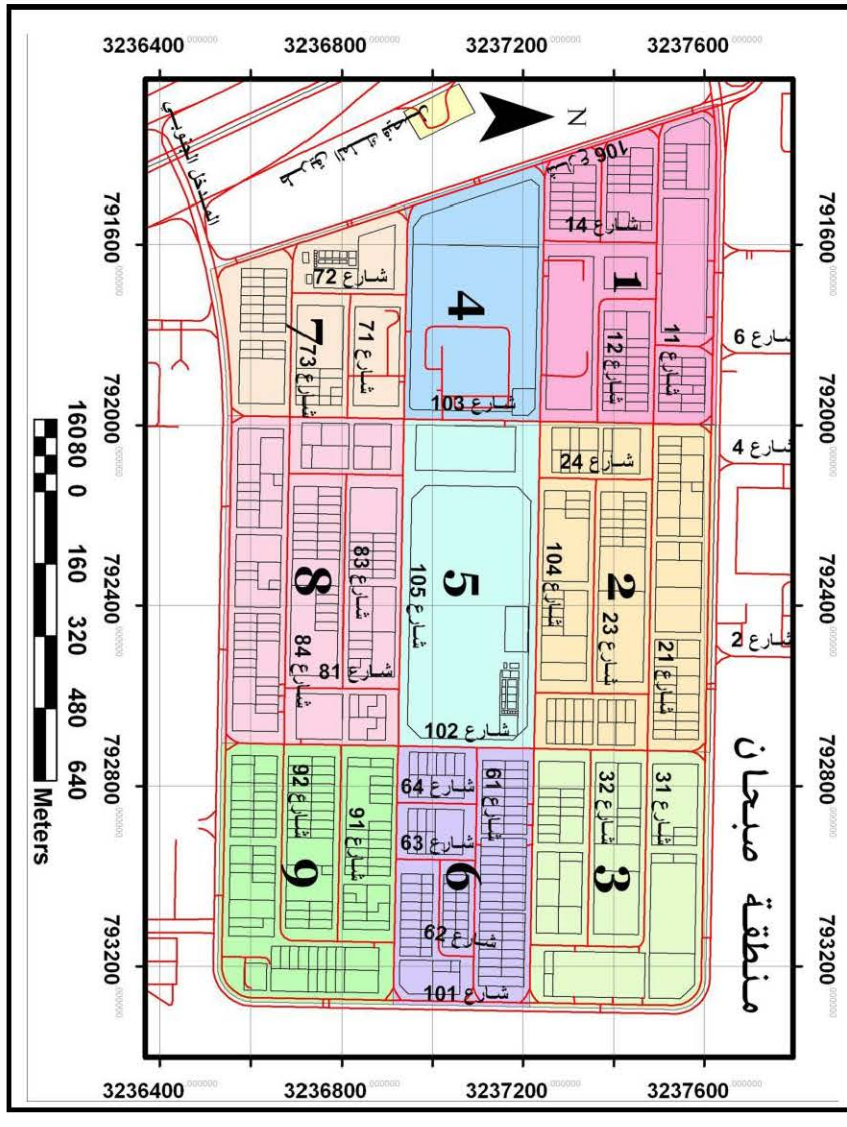
منطقة صبحان
N
Meters
160 80 0 160 320 480 640
3236400
3236800
3237200
3237600
791600
792000
792400
792800
793200
1
2
3
4
5
6
7
8
9
شارع 14
شارع 12
شارع 11
شارع 72
شارع 71
شارع 73
شارع 103
شارع 24
شارع 104
شارع 23
شارع 21
شارع 105
شارع 102
شارع 83
شارع 84
شارع 81
شارع 64
شارع 63
شارع 62
شارع 61
شارع 32
شارع 31
شارع 92
شارع 91
شارع 101
شارع 6
شارع 4
شارع 2

ومن ثم جاءت مهمة الباحثين في تجميع الملفات الفردية إلى ملف شامل ومراجعته وإجراء بعض التصويبات الضرورية، وتصدير الملف File export واستقرائه في برنامج آرك جي أي إس Arc/GIS 9.2، وربطه آلياً بالخريطة تمهيداً لإجراء عمليات التحليل المكاني عليها.

التحليل والمناقشة :

أولاً : الخصائص الجغرافية لمنطقة الدراسة :

تحتوي منطقة الدراسة على تسع قطع موزعة بشكل منتظم تبدأ بقطعة (1) عند بداية منطقة صبحان الصناعية في المدخل الشمالي وتتوزع القطع لتنتهى عند المدخل الجنوبي للمنطقة على مساحة 2.6 كم مربع، ولكن تختلف فيما بينها من حيث التقسيمات الفرعية على هيئة قسائم Parcels.

ويصل عدد القسائم الى 541 قسيمة أصغرها في المساحة تصل الى 36 متر مربع مخصصة للدكاكين (البقالات)، وأكبرها مساحة تصل الى 134695 متر مربع وهى مخصصة للخدمات العامة المركزية بالمنطقة.

والجدير بالذكر أن منطقة صبحان الصناعية تحتوي على اثنى عشر قطعة، الا أن الدراسة الحالية ركزت على القطع التسع التي يظهرها شكل (2) بسبب تركز الأنشطة الصناعية – موضوع الدراسة– وكذلك تركز المخازن الحكومية لوزارة الصحة، ووزارة الأشغال العامة، ووزارة المواصلات والاتصالات وغيرها، وتمثل مساحة القطع التسع التي ركزت عليها الدراسة ما نسبته 83% من إجمالي مساحة منطقة صبحان الصناعية.

ثانياً : التوزيع المكاني لاستعمالات الأراضي :

يقصد هنا باستعمالات الأراضي هو التصنيف النوعي لاشغال القسائم في منطقة صبحان، بدراسة شكلي (3، 4) يمكن استخلاص سمات التوزيع المكاني لاستعمالات الأراضي كالتالي:

1- تتوزع الاستعمالات في نمطين: أولهما: الاستخدام الصناعي بأنواعه ويغطي مساحة تصل الى 2.2 كم مربع بنسبة 82% من اجمالي مساحة المنطقة، وثانيهما: الاستخدام للمرافق العامة والخدمات ويغطي مساحة 0.47كم مربع بنسبة 18% (شكل 4).

2- تتوزع القسائم المخصصة للمرافق العامة والخدمات على نمطين: **أولهما:** التوزيع المركزي للمنطقة داخل قطعة 5 ليخدم المنطقة بالكامل، حيث تتركز الخدمات المصرفية وشركات التأمين، والمسجد، والجمعية التعاونية كسوق للمتطلبات الغذائية، ودورات المياه العامة، الى جانب مساحة تفوق 96% من اجمالي مساحة قطعة 5 للتوسع المستقبلي أو للمنشآت الخدمية

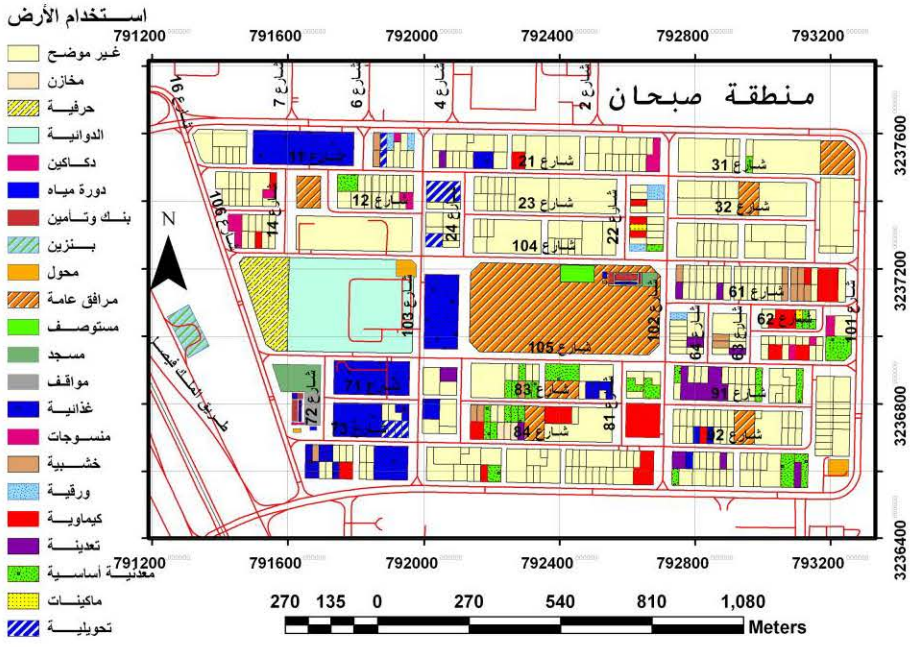

شكل (3) : التوزيع المكاني لاستعمالات الأرض في منطقة صبحان الصناعية.

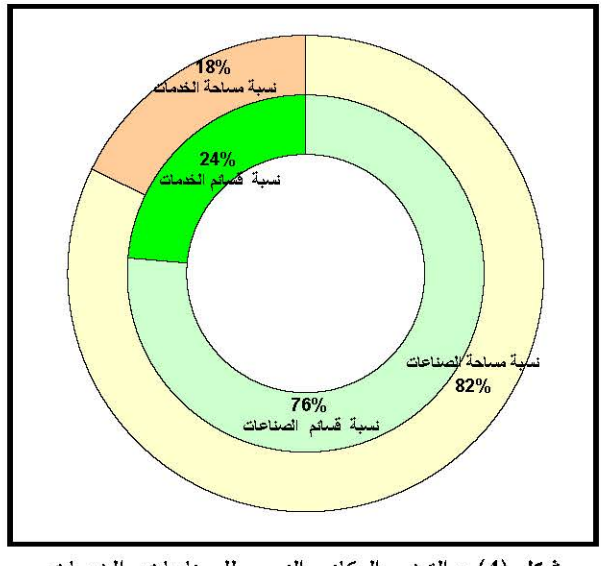

شكل (4) : التوزيع المكاني النسبي للصناعات والخدمات حسب المساحات وأعداد القسائم المخصصة لكل نمط.

الأخرى. **وثانيهما:** بشكل لامركزي حيث خُصصت في وسط كل قطعة مساحة قسيمة كاملة تتراوح مساحتها مابين 5200 – 6000 متر مربع لتضم خدمات عامة لكل قطعة مثل الدكاكين ودورات المياه العامة، وغيرها، باستثناء قطعة 7 التي يتركز فيها مركز الخدمات العامة على الطريق الرئيسي لمنطقة صبحان رقم 106 في الجهة الغربية وتتركز فيها فروع للبنوك وشركات التأمين،

والمسجد الرئيسي لصبحان على مساحة 10294.44 متر مربع، ومواقف السيارات بمساحة 4294 متر مربع. ويعتبر هذا التوزيع المركزي واللامركزي في منطقة صبحان نموذجاً يحتذى به في تخطيط المدن الصناعية وفقاً لشروط الأمن والسلامة، وكذلك يستبعد التكدس المركزي ويقلل من طول مسافة التنقل للعمال من مقر عملهم الى مراكز الخدمات العامة. وتتميز منطقة صبحان في هذا المجال عن منطقة الشويخ الصناعية التي تتركز الخدمات العامة فيها على الطريق الدائري الرابع السريع الى الجنوب من المنطقة مما يسبب ازدحاماً مرورياً داخل المنطقة نفسها.

3- يتسم التوزيع المكاني النوعي للصناعات بالتداخل الشديد وعدم تطبيق مبدأ التخصص المكاني والنوعي والذي صدر من أجله قانون الصناعة الجديد رقم 56 عام 1996 والذي أكد على ضرورة الحفاظ على التخصص المكاني والنوعي للصناعات الخفيفة. وعند دراسة شكل (3) نجد أن الانتشار المكاني واضح جداً، وعلى سبيل المثال أظهرت الصناعات الغذائية انتشارا في معظم القطع التسع بالرغم من استحواذ القطعة رقم 7 على أكثر من 70% من اجمالي القسائم المخصصة للصناعات الغذائية وأكثر من 95% من اجمالي مساحة جميع القسائم في القطعة، والتي تشير الى التخصصية المكانية للصناعات الغذائية في هذه القطعة وبالمقابل نجد أن هناك حوالي 30% من الصناعات الغذائية متوزعة في القطع 1، 2، 8، 9.

4- مما يؤكد التداخل الشديد في الاستخدامات الصناعية هو انتشار الصناعات الكيماوية في معظم القطع بالمنطقة الصناعية، والذي بدوره يتعارض تماماً مع قواعد الأمن والسلامة التي يتطلبها هذا النوع من الصناعات باعتباره أكثر الصناعات تعرضاً لأخطار الحرائق الى جانب طبيعة الملوثات الخطرة التي تنبعث منها. كما أن هناك تعارضاً واضحاً مع إجراءات حماية البيئة التي تم تخطيط منطقة صبحان الصناعية على أساسها وسبقت الإشارة إليها، فالصناعات الكيماوية من أكثر الصناعات تلويثاً للبيئة، ووفقاً للتخطيط الصناعي كان الأولى أن يتم تخصيص قسائمها في جنوب المنطقة الصناعية أي في ظل الرياح السائدة لنقل الملوثات إلى خارج المنطقة وتقليل آثارها البيئية.

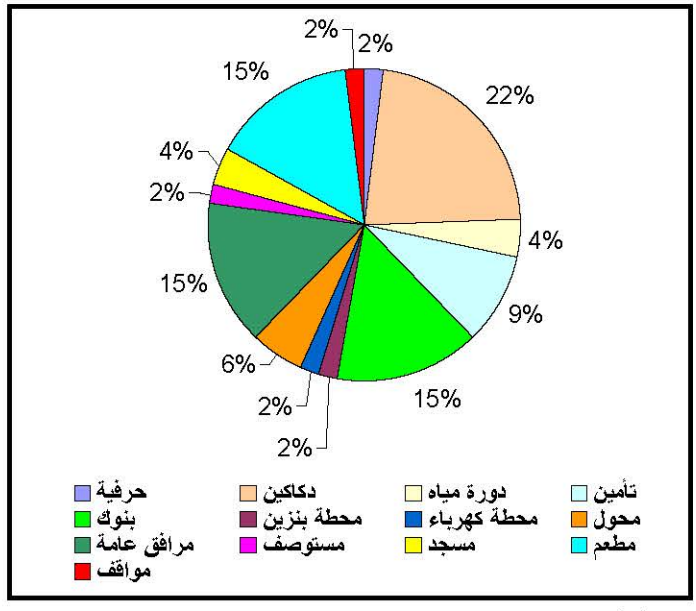

شكل (5) : التوزيع المكاني النسبي لعدد القسائم المخصصة للخدمات العامة.

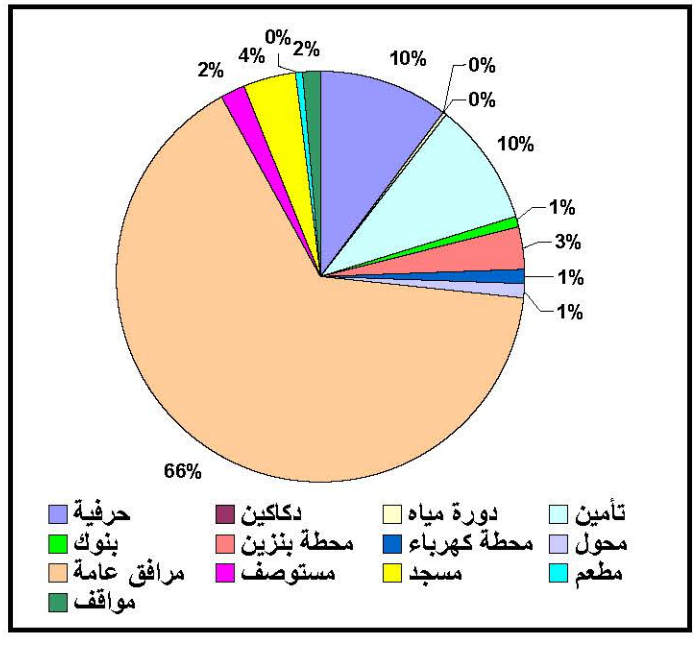

شكل (6) : التوزيع المكاني النسبي لمساحات القسائم المخصصة للخدمات العامة.

5- لا تختلف الصناعات المعدنية الأساسية في توزيعها المكاني عن الصناعات الكيماوية والغذائية حيث تنتشر في أكثر من أربع قطع في المنطقة الصناعية بالرغم من تركزها الواضح في كل من القطعتين 8، 9 بنسبة تصل الى 75%، بينما تتوزع النسبة الباقية على القطع 1، 3، 6، مما يؤكد عدم تطبيق أي منهج في التخطيط الصناعي، وعدم الاستفادة من التكامل الأفقي أو الرأسي

للصناعات، والتي تبدو أكثر نجاحا في منطقة الشويخ الصناعية، حيث التلازم المكاني للصناعات المتشابهة من ناحية، والصناعات المرحلية والتحويلية من ناحية أخرى.

6- يلاحظ أيضاً من الشكل (3) أن هناك أكثر من 53% من القسائم الصناعية لم تستجب وتتفاعل مع المسح الميداني نظرا لتحفظ الصناعيين تجاه الأعمال البحثية مما ينعكس سلباً على غايات البحث العلمي، حيث لم يتمكن المسح الميداني الشامل من تجاوز حاجز التحفظ وسيطرة هاجس الشك والريبة تجاه الاجراءات الرسمية.

7- بدراسة شكل (5) نلاحظ أن التوزيع المكاني النوعي والكمي للمرافق العامة يتمركز من حيث عدد القسائم المخصصة لكل نوع من أنواع المرافق العامة على تخصيص الدكاكين بنسبة 22% من اجمالي عدد القسائم المخصصة للخدمات العامة وتليها المطاعم، والبنوك، والمرافق العامة بنسبة 15% لكل منها، ويأتي في المؤخرة عدد القسائم المخصصة للمخبز الآلي، والمواقف وغيرها بنسبة 2%، والتي تحتل قسيمة لكل منها بالرغم من مساحتها الكبيرة للقسائم، وهذا ما يؤكده شكل (6)، حيث تستحوذ المرافق العامة على نسبة 66% من اجمالي المساحة المخصصة للخدمات العامة، أي أنه لا يتفق التوزيع المساحي مع العدد لكل استخدام.

8- يلاحظ من شكل (7) أن هناك عدم توافق بين عدد القسائم ومساحتها في الاستخدامات الصناعية، وكذلك في استخدامات الخدمات العامة، وهذه هى سمة واضحة في منطقة صبحان الصناعية وقد تعود الى عدم الالتزام بالمساحات المنتظمة لكل استخدام بعكس الحال في منطقة الشويخ الصناعية.

9- بدراسة الشكلين (8، 9) يتبين لنا أن التوزيع النسبي المساحي للصناعات يتفق مع التوزيع النسبي لعدد قسائم كل نمط من أنماط الصناعات، وهذا على العكس تماماً في حالة الخدمات العامة التي لا تتفق نسبة مساحاتها مع عدد القسائم المخصصة لها، مما يشير الى أن توزيع القسائم الصناعية متوافق من حيث المساحة والعدد أي انه يخضع الى أسلوب التخصص المساحي.

10- وبشكل عام يمكن القول بأن التوزيع المكاني لاستخدامات الأراضي في منطقة صبحان الصناعية غير متناسق ولا يحقق التخصصية المكانية للصناعات.

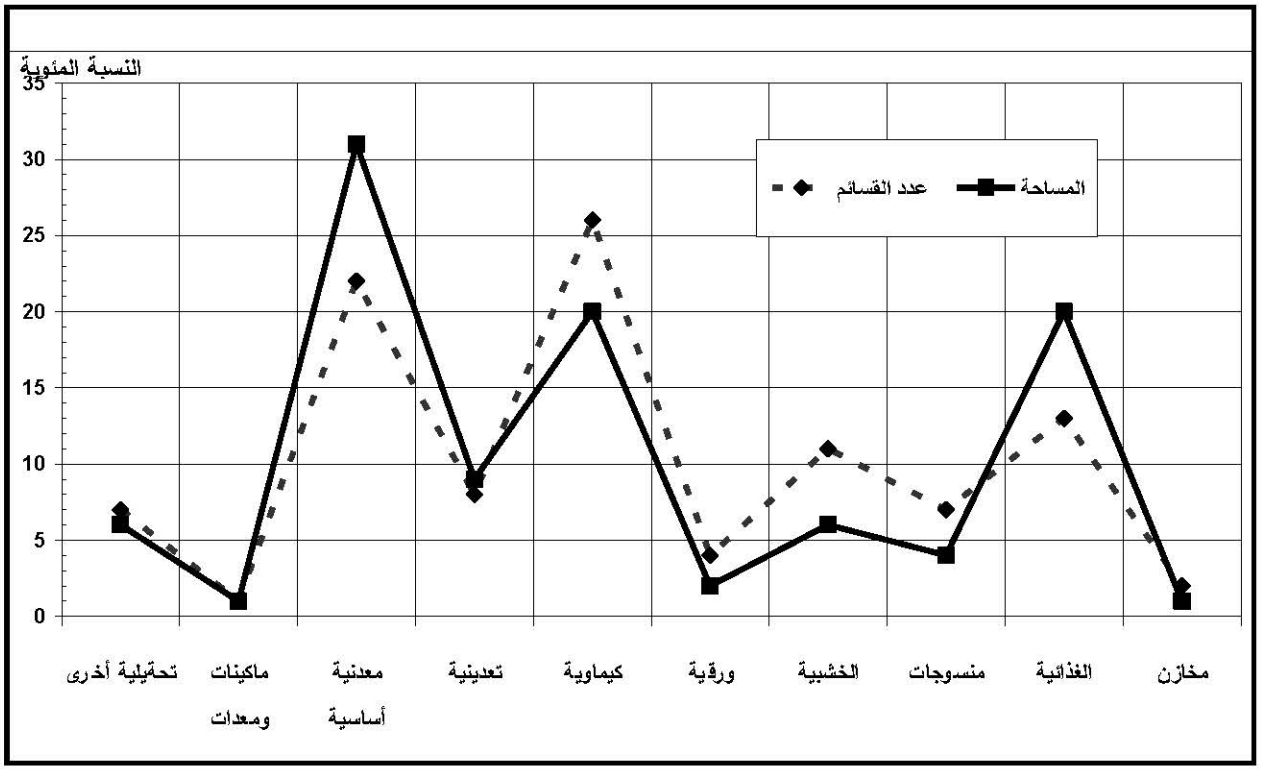
النسبة المئوية
35
30
25
20
15
10
5
0
عدد القسائم
المساحة
تحقيلية أخرى
ماكينات ومعدات
معدنية أساسية
تعدينية
كيماوية
ورقية
الخشبية
منسوجات
الغذائية
مخازن

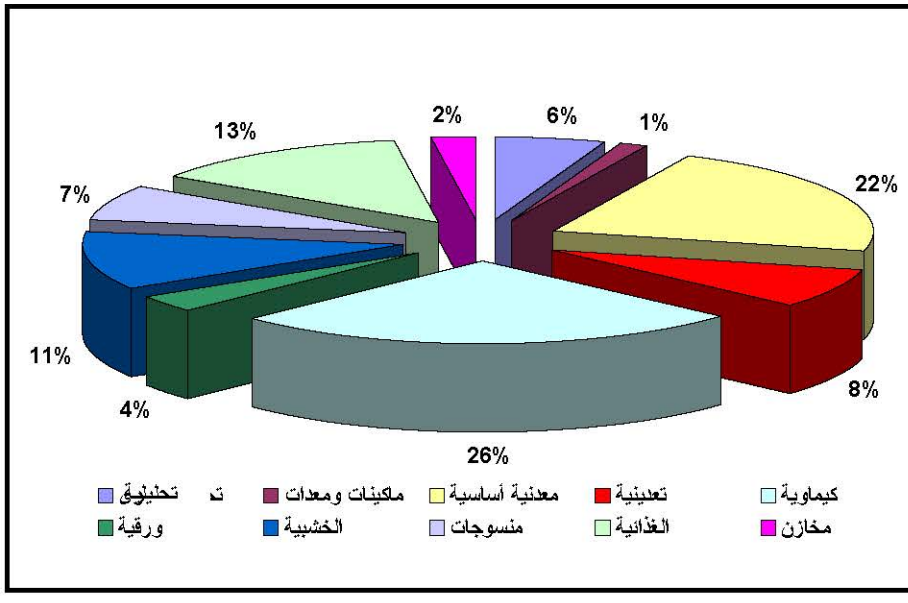

شكل (8) : التوزيع الكمي للصناعات حسب نسبة عدد قسائم كل صناعة.

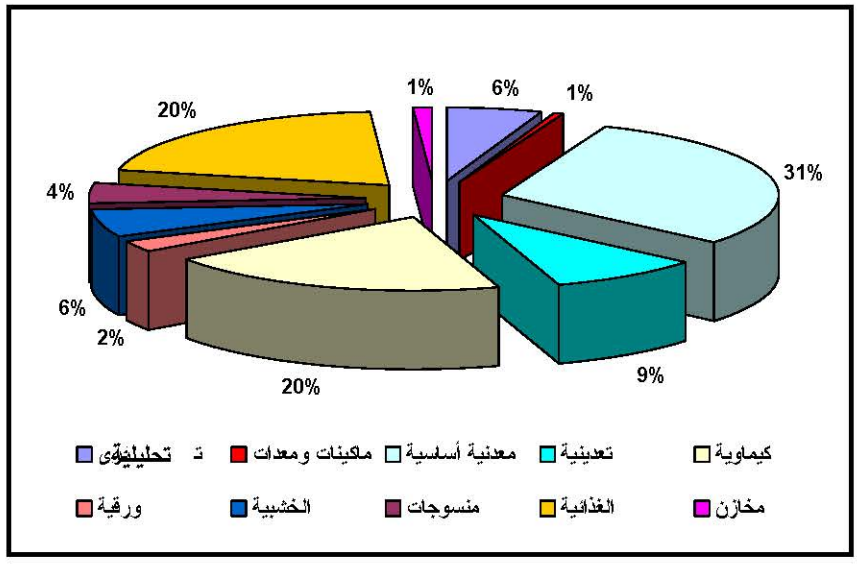

شكل (9) : التوزيع الكمي للصناعات حسب نسبة مساحة كل صناعة.

ثالثاً : البعد التاريخي للصناعات :

يقصد هنا بالبعد التاريخي الإسقاط التنفيذي للمنشآت الصناعية على البعد الزمني لمعرفة الفترات الزمنية التي اتسمت بزيادة معدل نمو التوطن الصناعي عن غيرها، ومن ثم استقراء الأسباب من وراء ذلك.

ومن دراسة الشكلين (10، 11) يمكن استخلاص سمات البعد التاريخي للمنشآت الصناعية في منطقة صبحان على النحو التالي:

1- تحتل الفترة الزمنية بين عامي 1980 الى 1985 على نسبة 53% من اجمالي المنشآت التي تم تشييدها منذ أن بدأت منطقة صبحان الصناعية ويكمن السبب وراء ذلك في الطفرة الاقتصادية التي ترتبت على تشجيع ودعم القطاع الخاص بالمساهمة في برامج تنمية الإنتاج الصناعي في دولة الكويت.

2- تأتي الفترة الزمنية بين عامي 1976 و 1979 في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، حيث تصل نسبة المنشآت الصناعية التي تم إنشاؤها فيها إلى أكثر من 17%، وتأتي الفترات الزمنية المتبقية والتي يعكسها شكل (10) بنسب متواضعة تعكس وجود عوامل عديدة وراء بطء التنمية الصناعية في المنطقة.

3- ربما يعطينا شكل (11) صورة أكثر وضوحاً حول البعد التاريخي لنشأة الصناعات في منطقة صبحان، وتم تصنيف البعد التاريخي على أساس العقد الزمني، حيث يتضح أن فترة الثمانينات تستحوذ على نسبة 45% من اجمالي المنشآت الصناعية في منطقة صبحان والتي يمكن اعتبارها بحق فترة النهضة الصناعية الحقيقية في المنطقة كانعكاس واضح لدور الدعم الحكومي لمشاريع التنمية الصناعية للقطاع الخاص.

4- تلي فترة الثمانينات في الأهمية كل من فترتي السبعينات والتسعينات بنسبة 23% لكل منهما، مما يؤكد امتداد فترة الرخاء في التنمية الصناعية ودعم القطاع الخاص لمدة ثلاثة عقود امتدت من السبعينات الى التسعينيات.

5- وقد تراجعت المنشآت الصناعية في الألفية الجديدة لأسباب عديدة من أهمها الانتهاء من توزيع القسائم المتاحة داخل المخطط الصناعي في منطقة الدراسة، والتي انحصرت على نسبة 6% فقط في الفترة من عام 2000 إلى 2007 وقت إعداد الدراسة بمعدل توطن صناعي يقل عن 0.9% سنوياً، وهو معدل منخفض جداً إذا ما قورن بفترة الثمانينات والذي زاد عن 4.5% سنوياً.

6- يلاحظ على شكل (11) وجود نسبة 3% من المنشآت الصناعية في فترة الستينيات، وهى فترة زمنية تسبق نشأة منطقة صبحان ذاتها، مما يشير الى أن عدد المنشآت الصناعية التي تصل نسبتها الى 3% قد تم انشاؤها خارج منطقة صبحان الصناعية في فترة الستينيات وقد تم تغيير مكانها فيما بعد.

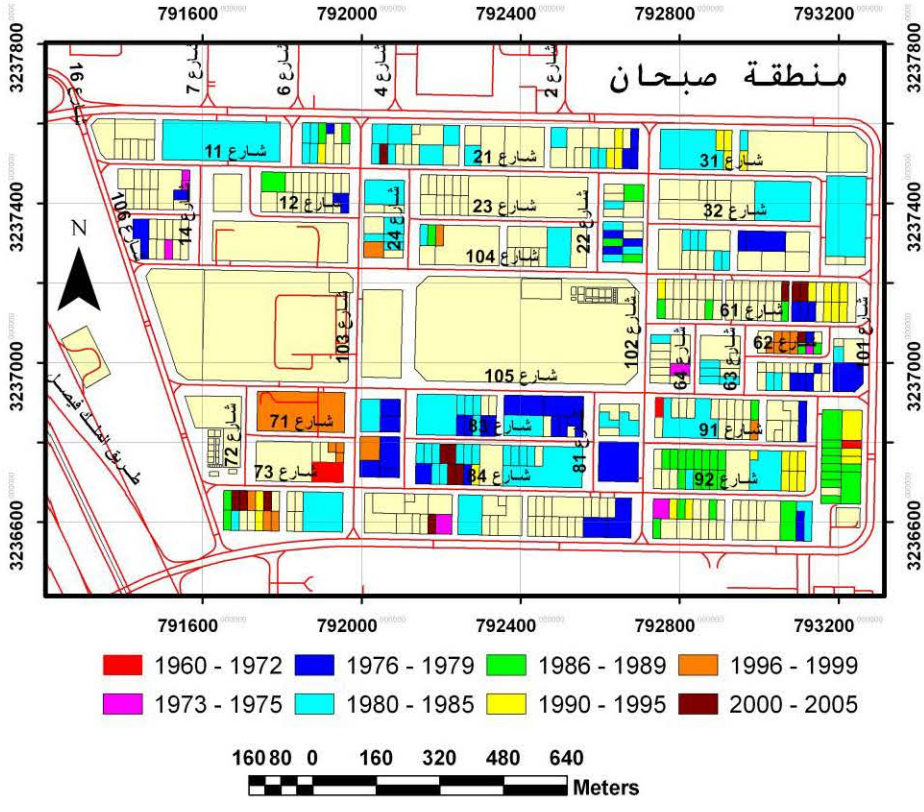

شكل (10) : التوزيع المكاني للبعد التاريخي لإنشاء الصناعات.

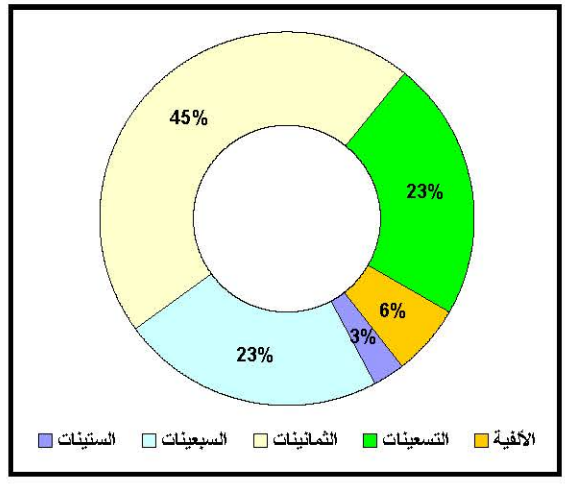

شكل (11) : التوزيع الكمي للبعد التاريخي للمنشآت الصناعية على أساس العقود التاريخية.

7- ويؤكد شكل (12) حقيقة التوطن الصناعي في منطقة صبحان خلال فترتي السبعينات والثمانينات من القرن العشرين بنسبة تفوق 68% من اجمالي عدد المنشآت، وبنسبة 91% في الفترة الزمنية الممتدة بين السبعينيات والتسعينيات، والتي تمثل البعد التاريخي الحقيقي للمنشآت الصناعية ليس فقط في منطقة صبحان ولكن أيضا على مستوى دولة الكويت.

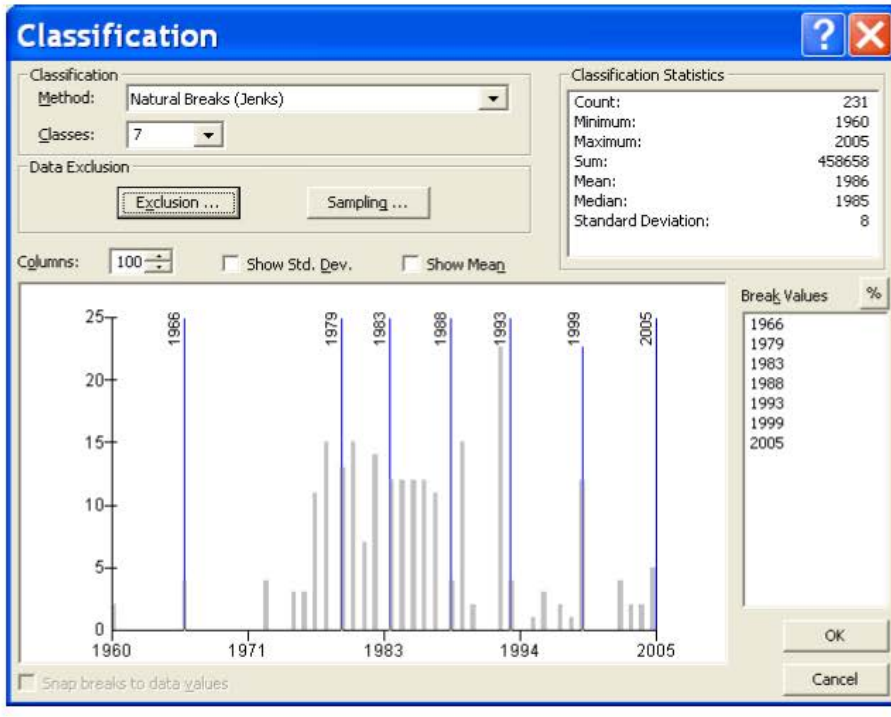

شكل (12) : التحليل الخطي الكمي للبعد التاريخي.

رابعاً : التحليل المكاني لعوامل التوطن الصناعي:

يقصد بعوامل توطن الصناعة هى تلك الدوافع التي أسهمت بشكل مباشر وغير مباشر في إنشاء الصناعات في منطقة صيحان الصناعية، والتي من أهمها الدعم الحكومي، إلى جانب العوامل الأخرى المتمثلة في توفر البنية الأساسية Infrastructure، والعمالة، ومصادر الطاقة وعامل الإيجار وغيرها.

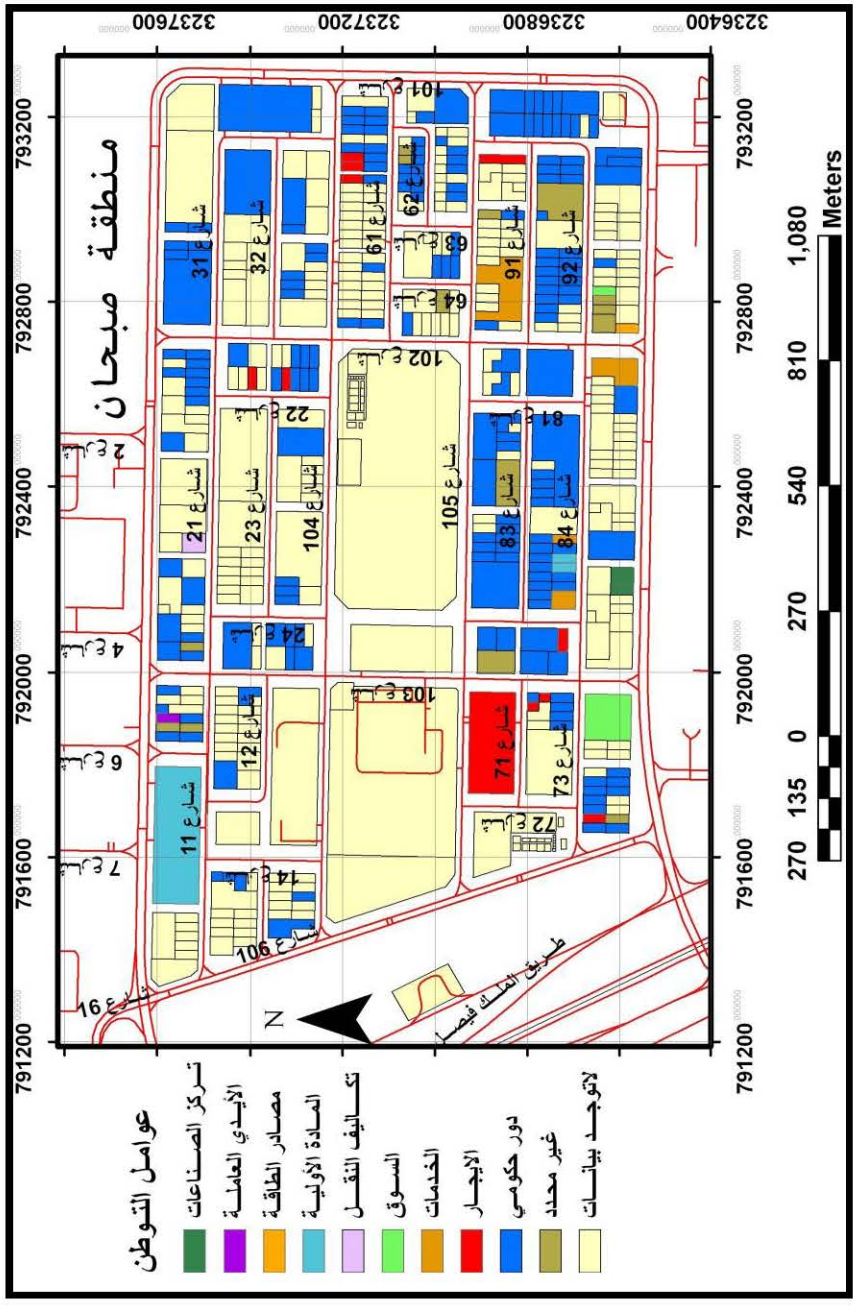

شكل (13) : التوزيع المكاني لعوامل التوطن الصناعي

وبدراسة شكل (13) يمكن استخلاص التالي:

1- يعتبر عامل "الدور الحكومي" Government Intervention من أهم عوامل توطن الصناعة في منطقة صبحان الصناعية كغيرها من المناطق الصناعية في دولة الكويت في إطار خطة الدولة للتنمية الصناعية بالاعتماد على القطاع الخاص وتشجيعه من خلال تخصيص القسائم بأجور

رمزية كما سبقت الإشارة إليه، وتوفير مصدر الطاقة الكهربائية شبه المجانية والتي تشكل في دول كثيرة عائقاً نحو انخراط القطاع الخاص في الصناعة.

2- وصل عدد المنشآت الصناعية التي اعتمدت على الدور الحكومي المتمثل في التخصيص والدعم الى 192 منشأة بنسبة 75.3% من اجمالي المنشآت التي تم إجراء مسح شامل لها، بينما يأتي عامل الإيجار في المرتبة الثانية بنسبة 4.3% فقط، وعامل القرب من الخدمات بنسبة 1.4%. وتتوالى العوامل الأخرى التي لا تزيد عن 0.7% منها القرب من السوق وتوفر مصادر الطاقة وغيرها.

3- وعليه يمكن استخلاص أن التوطن الصناعي في منطقة صبحان الصناعية يرجع في المقام الأول الى عامل الدعم الحكومي وهذا يتفق تماماً مع جميع المناطق الصناعية ليس فقط في دولة الكويت بل وأيضاً في دول مجلس التعاون الأخرى كما أكدته دراسة عزيز (1997) حول مدينة الدوحة الصناعية في دولة قطر، وأيضا ما أكدته دراسة أبو عياش (1977) حول أفاق التنمية الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تأتي الخطط التنموية الحكومية في المرتبة الأولى نحو دفع عجلة التنمية الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي.

خامساً: التحليل المكاني لتركيب الكيان القانوني للصناعة:

يعتبر الكيان القانوني في شراكة المنشآت الصناعة من أهم العوامل التي تلعب دوراً كبيراً في مجال استقرار الصناعة، فكلما كان هناك توافق قانوني وتجانس بين شركاء المنشأة، كلما ساهم ذلك في استقرار المنشأة وتنميتها وبالتالي المشاركة الفاعلة في تنمية الصناعة على المستوى الوطني.

سادساً: التحليل المكاني لطبيعة الشراكة في المنشأة الصناعية:

تتأثر الصناعات في القطاع الخاص سلباً أو إيجاباً في حالة عدم استقرار نمط الشراكة الاستثمارية فيها، كما أن دراسة طبيعة الشراكة في المنشأة الصناعية يعد من أهم المقاييس التي يمكن من خلالها الاستدلال على مدى انخراط الاستثمار الكويتي الخاص في مجال التنمية الصناعية، وكذلك على مدى قبول المستثمر الأجنبي للشراكة مع قرينه الكويتي.

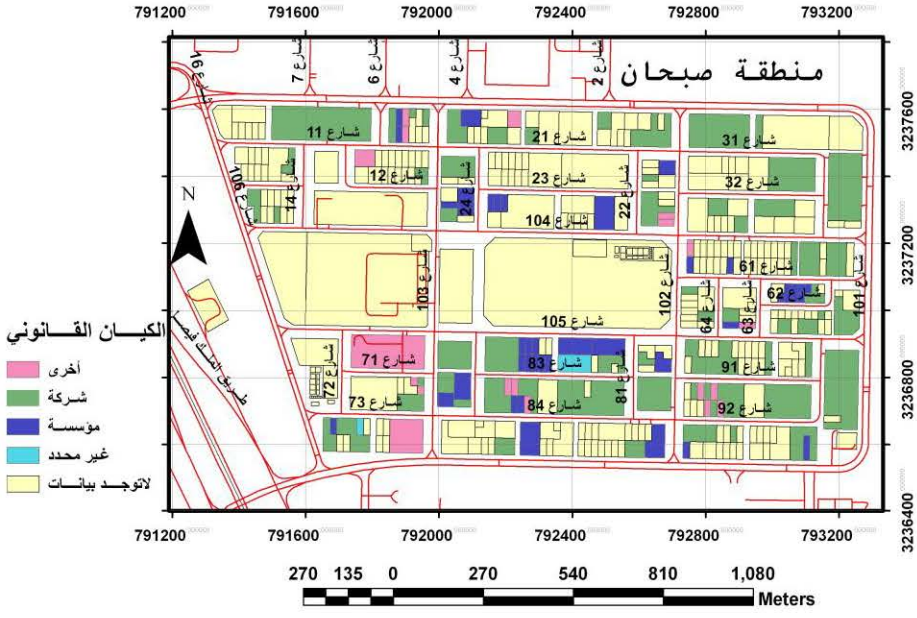

شكل (14) : التوزيع المكاني لطبيعة الكيان القانوني للمنشآت.

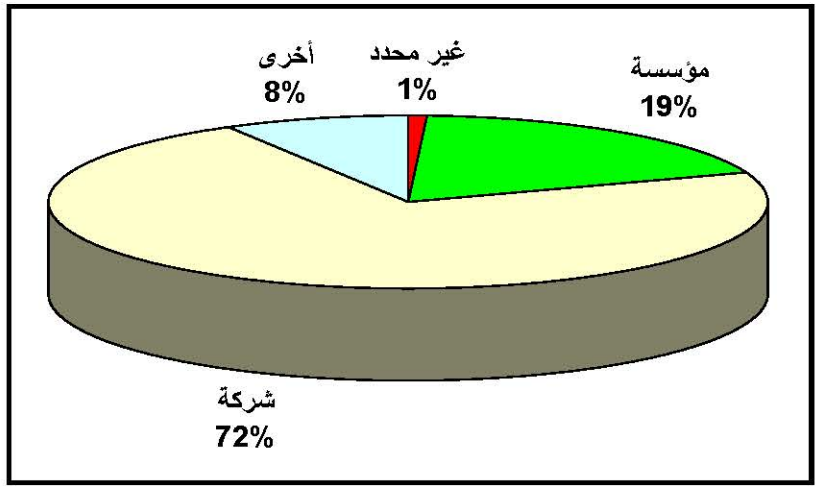

شكل (15) : التمثيل الكمي لطبيعة الكيان القانوني للمنشآت الصناعية.

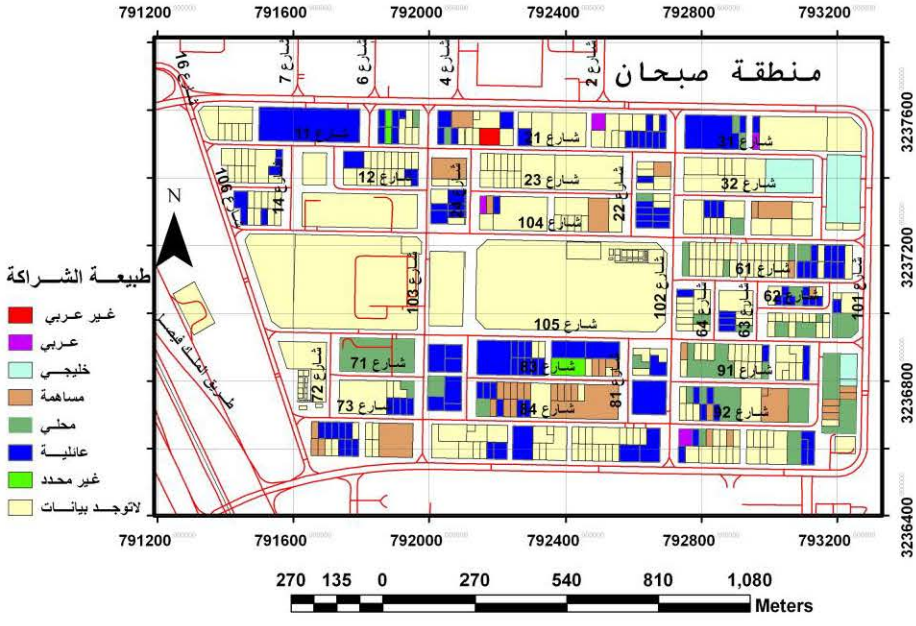

شكل (16) : التوزيع المكاني لطبيعة الشراكة في المنشآت الصناعية.

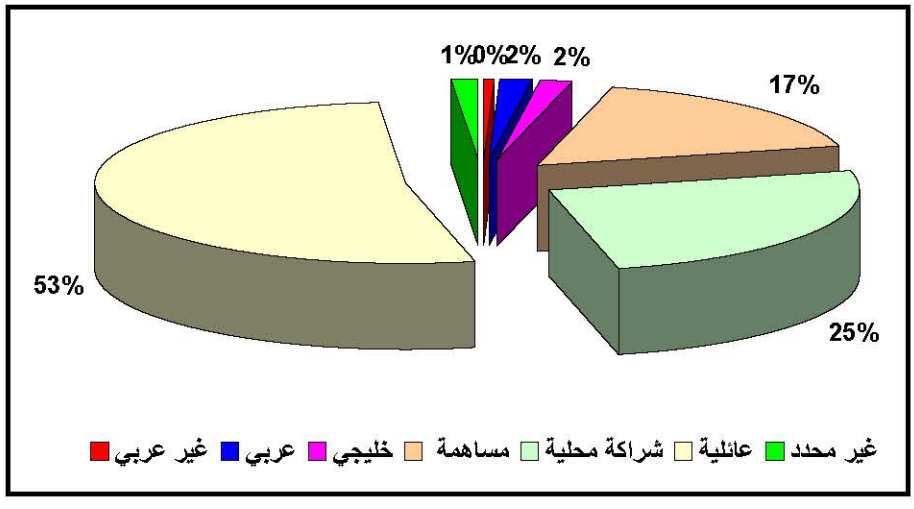

شكل (17) : التركيب الكمي لطبيعة الشراكة في المنشآت الصناعية

وبدراسة شكلي (16، 17) يمكن استخلاص ملامح طبيعة الشراكة في المنشآت الصناعية في منطقة صبحان الصناعية على النحو التالي:

1- تسود بشكل واضح الشراكة العائلية للمنشآت الصناعية في جميع القطاعات بالمنطقة وفي معظم أنماط الأنشطة الصناعية، وقد وصلت نسبتها الى 53% من اجمالي المنشآت الصناعية التي تم إجراء الدراسة عليها، مما يشير الى طبيعة المجتمع الكويتي المترابط عائلياً

واقتصادياً منذ القدم، حيث نرى شركات اقتصادية كبرى لها دور مؤثر في الاقتصاد الكويتي صناعية كانت أو تجارية وتحمل اسم شراكة عائلية، ويعتبر هذا النمط من الشراكة متوطن في دولة الكويت على وجه الخصوص وان كانت هناك أدلة على وجوده في معظم الدول الخليجية الا أنه يحتل طبيعة خاصة بالمجتمع الكويتي.

2- تأتي الشراكة المحلية أي الشراكة بين مستثمرين كويتيين لا توجد بينهم صلات عائلية، في المرتبة الثانية بنسبة 25% أي الربع، الا أنها تقتصر على قطعتي 3، 9 دون غيرهما في نمط الصناعات المعدنية الأساسية على وجه الخصوص.

3- وتحتل الشركات المساهمة التي يشترك فيها عدد كبير من المساهمين بأسهم معينة المرتبة الثالثة بنسبة 17% وهذا مؤشر جيد على الانفتاح الاقتصادي في مجال التنمية الصناعية على المواطنين وإتاحة الفرصة للمشاركة بأسهم استثمارية تعود عليهم بالمنفعة الاقتصادية.

4- وتقتصر الشراكة الخليجية والعربية من غير الخليجية على 4% لكل منها مما يشير الى انخفاض واضح للتكامل الاقتصادي بين المستثمرين الخليجيين والعرب في الكويت، وربما يعود ذلك إلى تشجيع المؤسسات المعنية في دولة الكويت للمواطنين بالانخراط في التنمية الصناعية في إطار برامج مدعومة مثل برامج دعم المشاريع الصغيرة التي توليها الدولة عناية خاصة.

5- وتأتي الشراكة غير العربية في المرتبة الأخيرة بعدد منشأة واحدة من اجمالي المنشآت، التى تصل نسبتها إلى 0.5% فقط، وهى بذلك لا تشكل دوراً كبيراً في هذا المضمار.

6- وبشكل عام يمكن القول بأن طبيعة الشراكة الصناعية في منطقة صبحان الصناعية تقتصر على ثلاثة أنماط أساسية في مقدمتها الشراكة العائلية، ثم الشراكة المحلية والشراكة المساهمة.

سابعاً: التحليل المكاني لطبيعة إدارة المنشاة الصناعية:

تهتم الدراسات المعنية بالمناطق الصناعية بدراسة طبيعة إدارة المنشأة لمعرفة مدى انخراط الملاك أو المستثمرين الحقيقيين في المهام الإدارية أو مدى اعتمادهم على إدارات محلية أو خارجية، ويمثل هذا المجال – وان كان يبدو وكأنه يتعلق بالشؤون الإدارية أكثر منه بالصناعية والاقتصادية – إلا انه يحدد مدى مساهمة العنصر المواطن في شؤون إدارة المنشآت الصناعية، وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر دول العالم اعتمادا على كوادر إدارية من غير الملاك أو المستثمرين الحقيقيين وذلك بسبب تعدد المجالات الاستثمارية للمالك الواحد وعدم توفر المساحة الزمنية لديه للقيام بجميع مهام الإدارة، لذلك يلجأ الكثيرون من مواطني دول مجلس التعاون في المجال الاقتصادي إلى استقطاب كوادر إدارية من الخارج.

وبدراسة شكلي (18، 19) يمكن استخلاص التالي:

1- تتوزع المنشآت التي تدار بواسطة المالك على المنشآت الصغيرة من حيث مساحة القسائم، بينما تتركز المنشآت التي تدار بواسطة المدير على المنشآت ذات المساحات الكبيرة والتي تمثل وكالات عالمية مثل مصانع المرطبات (البيبسي كولا وكندا دراي)، وغيرها.

2- لا يوجد تخصص مكاني لنوع الإدارة بل يوجد تجاور واضح للنمطين المذكورين مع وجود تداخل لكل منهما في نطاق الآخر.

3- تشير الأرقام بأن نسبة المنشآت التي يديرها المالك تصل الى 55%، الا أن هناك نسبة 43% للمنشآت التي يديرها أشخاص من غير الملاك، وهى نسبة مرتفعة اذا ما اعتبرنا أن الدولة تدعم الملاك من المواطنين للانخراط في مجال التصنيع، وعليه فمن الأجدر أن تتركز الإدارة في أيدي الملاك المواطنين، الا أن الاعتماد على كوادر إدارية من غير الملاك بل وأيضا من غير المواطنين الكويتيين يشير الى الفجوة الإدارية الكبيرة لدى الملاك الكويتيين.

4- تقتصر المنشآت التي لم تعط بيانات واضحة حول طبيعة إدارة المنشأة الصناعية على نسبة 2% فقط، والتي تعود الى عوامل متنوعة منها عدم دراية الأشخاص المشاركين في ملء الاستبانة عن صفة المدير، هل هو مالك المنشأة ؟ أو من يعمل بوظيفة مدير المنشأة، وخاصة اذا كان المدير كويتي الجنسية فانه يصعب تمييزه لدى العاملين في المنشأة.

ويهمنا هنا ليس فقط إظهار نسبة 43% من غير الملاك يقومون بدور الإدارة، ولكن الوقوف على جنسيات المدراء من الكويتيين وغير الكويتيين للاستدلال على مدى انخراط المواطنين الكويتيين في مجال إدارة المنشآت الصناعية، وكذلك الجنسيات الرئيسية التي تعتمد عليها المنشآت الصناعية في المهام الإدارية.

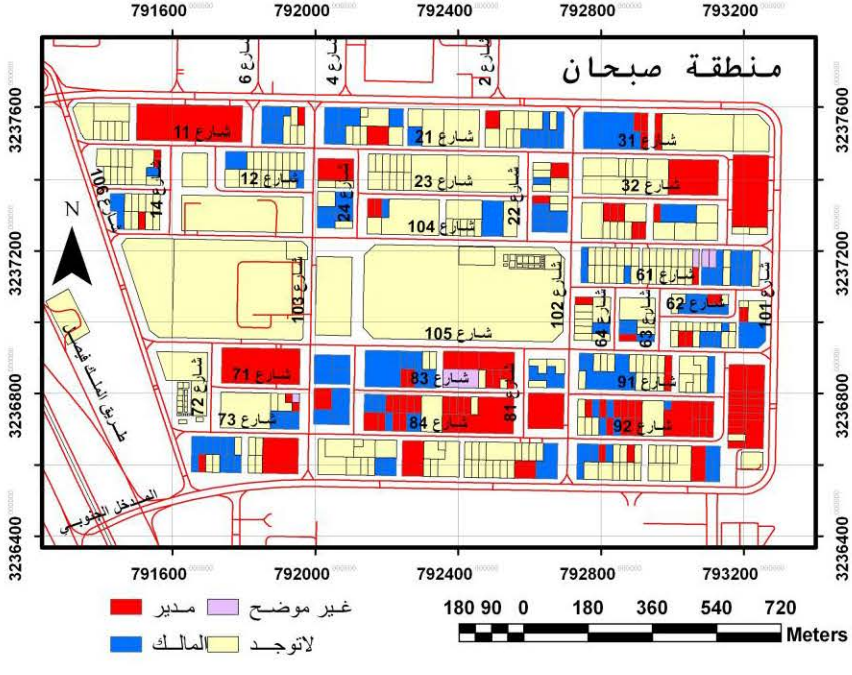

شكل (18) : التوزيع المكاني لطبيعة إدارة المنشأة الصناعية.

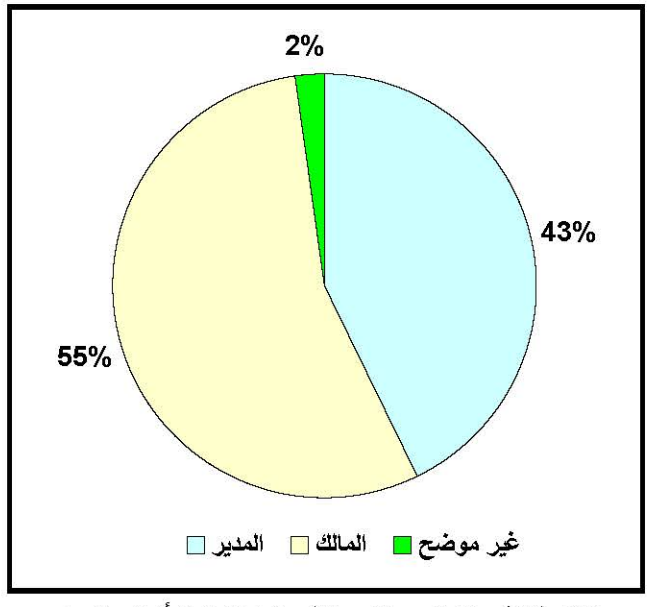

شكل (19) : التركيب الكمي لطبيعة إدارة المنشأة الصناعية.

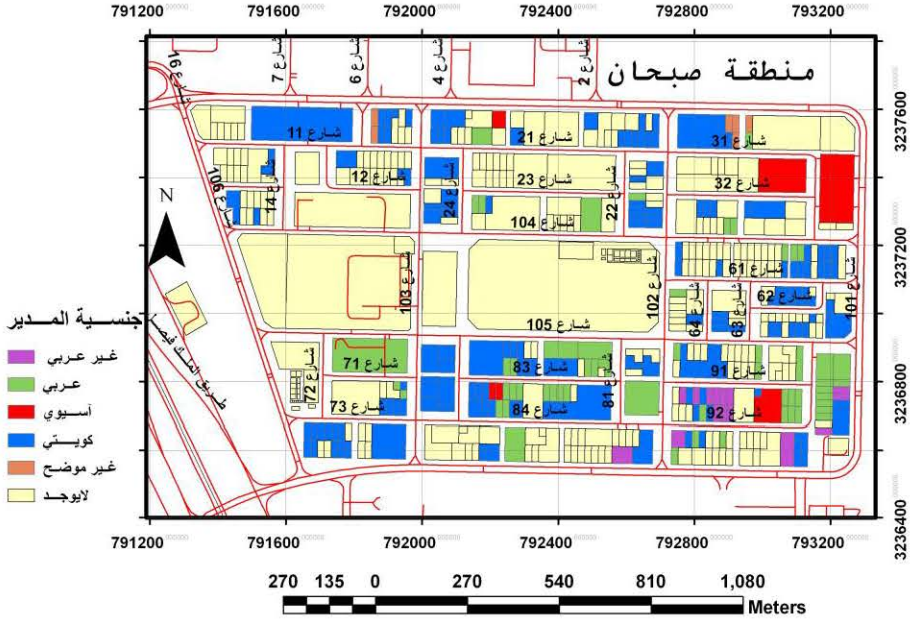

شكل (20) : التوزيع المكاني لجنسيات مدراء المنشآت الصناعية.

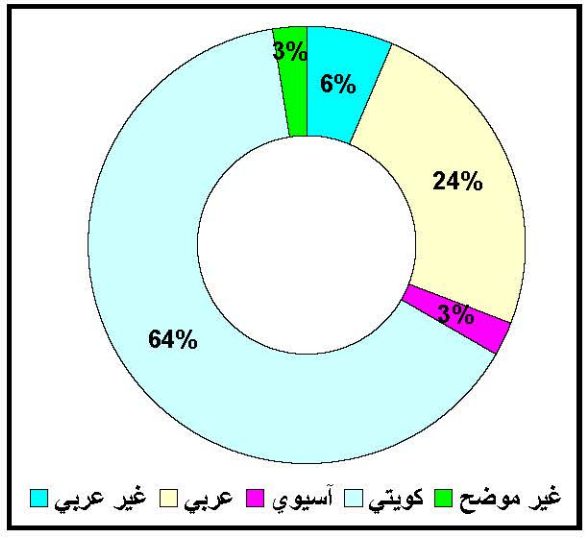

شكل (21) : التركيب الكمي لجنسيات مدراء المنشآت الصناعية.

وبدراسة شكلي (20، 21) يمكن استخلاص ملامح التنوع في جنسيات مدراء المنشآت الصناعية على النحو التالي:

1- يأتي المدراء من الكويتيين في المرتبة الأولى بنسبة 64% من مجموع المدراء في المنطقة الصناعية، وبالطبع بما فيهم ملاك المنشآت، وإذا اعتبرنا من الشكلين (18، 19) أن المدراء من الملاك يحتلون نسبة 55% من مجموع المدراء، فانه يمكن القول بأن نسبة المدراء الكويتيين من غير الملاك تصل الى 9% من اجمالي المدراء، وهى نسبة منخفضة نسبياً اذا ما قورنت بنسبة انخراط المدراء العرب والتي تصل الى 24% أي حوالي الربع.

2- تعتبر نسبة انخراط المدراء العرب مرتفعة وتحتاج الى البحث في الأسباب وراء هذه الظاهرة وتعارضها مع سياسة إحلال العمالة الكويتية محل العمالة الوافدة لتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية في الكويت كغيرها من الدول الخليجية التي تسعى دائماً الى تحقيق الأمن الوظيفي لمواطنيها.

3- تأتي نسبة المدراء من غير العرب أي من الجنسيات الأوروبية والأمريكية في المرتبة الثالثة بعد الكويتيين والعرب وذلك بنسبة 6%، وهى تقترب من نسبة المدراء الكويتيين من غير الملاك.

4- يظهر أيضاً وجود حيز إداري للعمالة الآسيوية بنسبة تصل الى 3% أي نصف غير العرب وتتركز في الصناعات الكيماوية على وجه الخصوص.

ثامناً: احتمالات وامكانات تطوير منطقة صبحان الصناعية:

تعتبر منطقة صبحان الصناعية من أحدث المناطق الصناعية في دولة الكويت والتي تؤدي دوراً إنتاجيا واضحاً لخدمة النطاق الحضري الرئيسي. لقد أبرزت الدراسة الحالية الجوانب السلبية للتركيب الوظيفي للمنطقة، والمتمثل في التداخل المكاني الواضح بين المنشآت وعدم توفر منهج التخصصية المكانية كأحد أهم معايير التخطيط الصناعي المعاصر مما يترتب عليه وجود خلل واضح في التوافق

المكاني والوظيفي بين المنشآت الصناعية المختلفة، وعليه تطرح الدراسة الحالية احتمالات وامكانات التنمية الصناعية في منطقة صبحان الصناعية وذلك في المحاور التالية:

1) محور إعادة التخطيط الصناعي للمنطقة بحيث تتحقق فيه المعايير المكانية التالية:
   أ) التوطن النوعي للصناعات المتشابهة من حيث المدخلات كالمادة الخام أو المخرجات كالمنتج النهائي.
   ب) التجاور الصناعي للصناعات ذات البعد التكاملي الأفقي والرأسي لتحقيق عنصر التكامل الصناعي.
   ج) إبعاد الصناعات الملوثة للبيئة من النطاق الشمالي المتمثل في القطع (1، 2، 3، 4، 5، 6) واقتصارها على القطع (7، 8، 9) كما جاء في النظم والسياسات المتعلقة بالمردود البيئي Environmental Assessment.
2) محور تنمية الخدمات العامة بالمنطقة وخاصة السكنية منها لما لها من دور بارز في تحقيق الاستقرار العمالي في المنطقة وضمان معايير الأمن والسلامة التي تخلو منها المنشآت التي تحتوي على مساكن للعمال غير مرخصة للاستخدامات السكنية وتنطبق مع معايير الأمن والسلامة. ويمكن تحقيق هذا المحور من خلال الاستفادة من قطعة (5) المخصصة للخدمات العامة لانشاء مساكن للعمال بمستوى لائق مع منشآت ترفيهية لأوقات الفراغ، مما ينعكس على مستوى الأداء الانتاجي للعمال، وكذلك يخفض من الازدحام المروري الناتج عن الرحلة اليومية للعمال من المناطق السكنية داخل النطاق الحضري الى منطقة صبحان الصناعية، واذا ما طبق هذا المحور في جميع المناطق الصناعية في دولة الكويت فانه سوف يستوعب أكثر من 35% من العمالة الوافدة التي تشغل الطرقات يومياً بحافلات نقل العمال أو السيارات الخاصة المتهالكة.
3) محور التنمية التسويقية وذلك بإقامة معارض داخل منطقة صبحان لعرض المنتجات المصنعة للمستهلكين بأسعار تنافسية تشجعهم على الاستفادة منها، حيث يتبين من خلال دراسة السوق الكويتي انه مازال يعاني من عدم التخصصية السلعية خاصة المنتجات الصناعية لمنطقة صبحان.
4) محور تنمية الخدمات اللامركزية في القطع المختلفة داخل منطقة صبحان الصناعية، حيث تم تخصيص مساحة خدمات عامة في معظم القطع التسع بمساحة تزيد عن 6000 متر مربع، وتحتاج هذه إلى إعادة استخدامها بشكل حضري مناسب يلائم الاحتياجات العمالية اليومية ويؤمن الاحتياجات المؤقتة لمرتادي المنطقة الصناعية، ومن أهمها الاستراحات المناسبة، ومرافق دورات المياه ومحلات السوبر ماركت وغيرها.

تاسعاً : خلاصة وتوصيات الدراسة :

بعد تطبيق منهج التحليل المكاني في نظم المعلومات الجغرافية على منطقة صبحان الصناعية للوقوف عند خصائص التركيب الوظيفي للمنطقة يمكن استخلاص النتائج التالية:

1- تختلف منطقة صبحان الصناعية عن مثيلتها منطقة الشويخ الصناعية في تخصيص نسبة 18% من مساحتها للخدمات العامة، والتي تقل نسبتها في الشويخ الصناعية عن 1%، هذا الى جانب توزيع الخدمات في صبحان الصناعية بأسلوبي المركزية واللامركزية لتحقيق العدالة الخدمية لجميع القطع التسع بالمنطقة، وهذا على العكس تماماً من الشويخ الصناعية التي يوجد مركز الخدمات العامة فيها عند الطرف الجنوبي الغربي بصورة منعزلة مما يسبب ارباكاً مرورياً داخل المنطقة نفسها. الا أنه من الضروري الإشارة الى أن المنطقة المركزية للخدمات العامة في منطقة صبحان في القطعة رقم (5) التى تحتاج الى إعادة تخطيط في سياق التنمية الإسكانية للعمالة الوافدة التي تشغل يومياً حيزاً كبيراً في المساحة المرورية بطرقات المدينة للتنقل من المسكن الى المصنع.

2- بالرغم من إنشاء منطقة صبحان الصناعية في إطار قانون الصناعة الجديد رقم 56 لعام 1996، والذي يضع في حسبانه تحقيق التخصص المكاني الا أن هناك تداخلاً واضحاً لجميع المنشآت الصناعية وتوزيعها بصورة عشوائية مما يشير الى وجود خلل واضح في تطبيق منهج التخطيط الصناعي المتبع والمشار إليه في قانون الصناعة الجديد. وهذه النتيجة تختلف تماماً عن منطقة الشويخ الصناعية التي تتسم بالتخصص المكاني للصناعات من حيث النوع والتتابع الأفقي والرأسي واللذان تفقدهما منطقة صبحان الصناعية.

3- تعاني منطقة صبحان الصناعية من الالتزام بالمعايير البيئية في التوزيع المكاني للمنشآت الصناعية، حيث نجد أن الصناعات الكيماوية باعتبارها من اكثر الصناعات تلويثاً للبيئة تتوزع بشكل عشوائي في معظم القطع للمنطقة دون الوضع في الحسبان اتجاه الرياح السائدة.

4- يعاب على التوزيع المكاني لبعض الصناعات التي تتعارض معاً أو تتضرر من التجاور ومن أبرزها الصناعات الغذائية التي تجاور تماماً الصناعات الكيماوية مما يترتب عليه بالتأكيد أضراراً صحية من احتمالات تشبع المنتجات الغذائية بالمخلفات الغازية للصناعات الكيماوية.

5- تبين أن الادارة الصناعية مازالت تعتمد على كوادر غير كويتية بنسبة تزيد عن 36% من اجمالي المنشآت الصناعية، كما أن هناك نسبة 55% من اجمالي المنشآت الصناعية يديرها أشخاص من غير الملاك الكويتيين مما يشير إلى احتمال وجود ملاك من الباطن من شأنها ان تؤثر على الاقتصاد الوطني نتيجة لتسريب العوائد الاقتصادية إلى خارج الكويت، وهذه المشكلة تتكرر في منطقة الشويخ الصناعية بنسبة 48% من المنشآت الصناعية يملكها آسيويون من الباطن.

6- أوضحت الدراسة أن نسبة المنشآت الصناعية التي اعتمدت على الدور الحكومي المتمثل في التخصيص والدعم إلى 75.3% من اجمالي المنشآت التي تم إجراء مسح شامل لها، بينما يأتي عامل الإيجار في المرتبة الثانية بنسبة 4.3% فقط، وعامل القرب من الخدمات بنسبة 1.4%. وتتوالى العوامل الأخرى التي لا تزيد عن 0.7% منها القرب من السوق وتوفر مصادر الطاقة وغيرها.

وتوصي الدراسة بالتالي:

1- دراسة إمكانية الالتزام بالمعايير البيئية في التوزيع المكاني للمنشآت الصناعية، ومن أهمها وضع المنشآت الصناعية الأكثر تلويثاً للبيئة في ظل اتجاه الرياح السائدة.

2- دراسة إمكانية تحقيق التجاور المكاني للصناعات المتشابهة من حيث النوع ومن حيث التتابع الأفقي والرأسي بهدف الاستفادة المثلى من مبدأ التوطن الصناعي للمنطقة والذي ينص عليه قانون الصناعة الجديد رقم 56 لعام 1996.

3- دراسة إمكانية إنشاء منطقة سكنية للعمالة الوافدة في القطعة رقم (5) باعتبارها مخصصة للخدمات العامة وتتوفر فيها بعض هذه الخدمات كالبنوك، والجمعية التعاونية، ودورات المياه العامة، والمسجد، وسوف تساهم عملية إنشاء المنطقة السكنية المقترحة في تقليل الازدحام المروري اليومي المترتب على انتقال العمالة يومياً من المسكن الى المصنع، كما يوفر من الطاقة المستخدمة في محروقات السيارات ويقلل من التلوث الهوائي في النطاق الحضري، ويمكن أن يساهم القطاع الخاص في إنشاء المساكن العمالية بنظام (البناء والتشغيل والتحويل .B.O.T).

4- تقترح الدراسة وضع برامج واضحة لتنمية وتشجيع الصناعات الخفيفة من خلال إنشاء معرض دائم للمنتجات الصناعية المختلفة في منطقة صبحان الصناعية مما يسهم في تنمية الاقتصاد وتشجيع المستثمرين بالاضافة الى انشاء سوق مركزي دائم للصناعات الوطنية الخفيفة.

ملحق (1)

التصنيف الدولي للصناعات التحويلية

قطاع الصناعات التحويلية رقم (3) وفقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية International Standard of Industrial Classification (ISIC) Revision 2.

وهى كالتالي:

31 صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ

32 صناعة المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية

33 صناعة الخشب ومنتجاته وصناعة الأثاث

34 صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة

35 صناعة الكيماويات ومنتجاتها والنفط والفحم والمطاط والبلاستيك

36 صناعة المعادن اللافلزية (عدا النفط) والمنتجات غير المعدنية

37 الصناعات المعدنية الأساسية

38 صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات

39 الصناعات التحويلية الأخرى

ملحق (2)

نموذج الاستبيان

أولاً : المعلومات العامة :

1- سنة الترخيص :

2- موقع المصنع الحالي : رقم القطعة: رقم القسيمة : اسم الشارع :

3- نوع النشاط الصناعي :

4- مساحة المصنع (م2) :

5- موقع المصنع عند التأسيس : رقم القطعة: رقم القسيمة: اسم الشارع :

6- موقع الإدارة نفس موقع المصنع : نعم☐ لا☐

ثانيا : موقع المصنع :

7- ما هي أسباب اختيار موقع المصنع ؟

رتبها حسب الأهمية ، وأبدأ برقم 1 ثم 2 وهكذا :-

☐ الحكومة في تخصيص المنطقة الصناعية . ☐إيجار الأرض .

☐ الخدمات الأساسية . القرب☐من السوق / المستهلك .

☐يف النقل . ☐القرب من المادة الأولية .

☐ب من مصادر الطاقة . القرب☐من الأيدي العاملة .

☐ستفادة من عوامل تركز وتكتل الصناعات في منطقة واحدة .

أ☐اب أخرى ... أذكرها ----------

8- الكيان القانوني : مؤس☐ة شر☐ أخرى☐

9- طبيعة الشركة : عائل☐ شر☐ محلي مسا☐

شر☐ خليجي شر☐ عربي شريك غير عر☐

10- إدارة المصنع : الما☐ المد☐

11- جنسية المدير: كوي☐ آسي☐ عربي☐ ☐ عربية

ثالثا : العمالة :

12- تصنيف العمالة :

نوع العمالة	العمالة الوافدة				العمالة الكويتية				إجمالى العمالة
	عددها	الجنسية			عددها	سنوات العمل			
		عربي	آسيوي	غ عربي		أقل من 5	5- 10	أكثر من 10	
عاملون بالإنتاج[1]									
عاملون بالإدارة[2]									
عاملون آخرون[3]									

1. عاملون بالإنتاج: هم جميع العاملين بشكل مباشر في الإنتاج أو الأنشطة الأخرى المتعلقة بالمنشأة، مثل : العاملون في العملية الصناعية وعمليات التجهيز والتجميع والتعبئة والإصلاح والصيانة.
2. عاملون إداريون : وهم المدراء بأجر والإداريين والمشرفين.
3. عاملون آخرون : هم الذين لا يعملون أساساً في الإنتاج، مثل : القائمين بالأعمال الكتابية والعاملون بالمعامل والمختبرات والكتبة والطباعين ومندوبين المبيعات وما شابه ذلك.

13- جنسية العمال :

كويتي / العدد ( ) خليجي / العدد ( ) عربي / العدد ( )

أوروبي وأمريكي / العدد ( ) آسيوي / العدد ( )

14- العمالة والتدريب :

يتم تعيين العمالة المدربة ☐ يتم تدريبهم وهم على رأس العمل ☐ معا

15- المستوي الفني للعمال :

تلقى تعليم فقط / العدد ( ) دبلوم فني / العدد ( )

أعلى من دبلوم فني / العدد ( )

16- التركيب العمري للعمال (عدد السنوات) :

أقل من 20 /العدد ( ) 2 – 30 /العدد ( )

20 – 40 / العدد ( ) 41 – 50 / العدد ( )

أكثر من 50 /العدد ( )

17 - التركيب التعليمي :

أمي / العدد ( ) يقرأ ويكتب /العدد ( ) ابتدائي/ العدد ( )

متوسط / العدد ( ) ثانوي / العدد ( ) دبلوم العدد ( )

جامعي / العدد ( )

رابعاً : خصائص المسكن العمالي :

18- هل يوجد مسكن في المنشأة الصناعية؟ ☐ نعم ☐ لا

A 18- في حالة نعم :

☐ توفر مياه للشرب ☐ تتوفر مياه للتنظيف ☐ تتوفر كهرباء

☐ توفر التكييف ☐ توفر مطبخ ☐ توفر دورة مياه

☐ توفر حمام للاستحمام ☐ توفر تغذية ☐ توفر ستائر

☐ توفر فراش أرضي ☐ توفر إسعافات أولية ☐ توفر وسائل ترفيهية

19- فى حالة لا : في أية منطقة يوجد المسكن : .....

20- طبيعة المسكن : ☐ فردي ☐ جماعي ☐ عائلي

21- تبعية المسكن : ☐ خاص ☐ يتبع العمل

22- وسيلة الانتقال إلى مقر العمل : ☐ سيارة خاصة ☐ سيارة العمل ☐ عام

23- مواصفات المسكن الخارجي :

☐ توفر مياه للشرب ☐ تتوفر مياه للتنظيف ☐ تتوفر كهرباء

☐ يتوفر التكيف ☐ توفر مطبخ ☐ توفر دورة مياه

☐ توفر حمام للاستحمام ☐ توفر تغذية ☐ توفر ستائر

☐ توفر فراش أرضي ☐ توفر إسعافات أولية ☐ توفر وسائل ترفيهية

خامساً : منتجات المصنع :

24- ما هي الطاقة الإنتاجية المرخصة، والفعلية للمصنع ؟

الطاقة الإنتاجية المرخصة	الطاقة الإنتاجية الفعلية

25- الرضا عن معدل استغلال الطاقة الإنتاجية : ☐ مرتفض ☐ معقول ☐ جيد

26- هل الإنتاج يزيد عن حاجة الاستهلاك المحلي ؟

☐ نعم (أجب السؤال رقم 27) ☐ لا

27- هل هناك تصدير للخارج ؟

☐ نعم (إلى أية دولة / دول؟) ☐ لا

28- هل هناك ارتباطات رأسية * مع صناعات أخرى ؟

☐ نعم أجب السؤال رقم 29) ☐ لا

29- ما هي هذه الصناعات ؟

أ - ب - ج - د -

30- هل هناك ارتباطات خطية **مع صناعات أخرى ؟

□ نعم (أجب السؤال رقم 31) □ لا

31- ما هي هذه الصناعات ؟

أ – ب – ج – د –

32- منافذ التوزيع : السوق المحلية □ دول المجلس

دول عربية □ دول الأجنبية

33- كيف يتم الوصول إلى المستهلك ؟

□ عن طريق البيع المباشر (محلات خاصة بالشركة) .

□ عن طريق تسويق المنتجات في الجمعيات التعاونية وأسواق الجملة . □ كلاهما .

34- توجد في المصنع إدارة خاصة للتسويق : نعم □ □

35- وسائل الترويج لمنتجات المصنع : □ مطبوعات □ تلفزيون □ مبشرة □ لوحات إعلانية

36- تفضيل المنتجات في المشتريات الحكومية : نعم □ □

---

* **الأرتباط الرأسي:** هو عندما تنتقل المادة الأولية من مرحلة إلى أخرى بحيث تمثل كل مرحلة صناعية مستقلة قائمة بذاتها.

** **ارتباط الخطي :** هو عندما تعتمد الصناعة المعنية على نتاج صناعة أخرى، حيث تقوم باستلام المادة الأولية شبه المصنعة أو التامة الصنع من صناعة أخرى لتكمل العملية الصناعية، (مثل صناعة البسكويت والتي ترتبط خطيا مع صناعة الدقيق والطحين)، أو منتج نهائي من صناعة أخرى (مثل ورق الكارتون والبلاستيك للتعبئة والتغليف).

سادسا : رأس المال المستثمر :

37- مقداره عند التأسيس :

أ – وطني ، (نسبته) : الجهة : ( )

ب – أجنبي ، (نسبته) : الجهة : ( )

38- رأس المال المستثمر الحالي :

39- مصادر التمويل المبدئي للمصنع : البنك الصناعي البنوك التجارية □ خصية □ شركاء

40- مصادر تمويل رأس المال العامل: لمبيعات □ تسهيلات ائتمانية □ قروض تجارية

41- صعوبات في تمويل المشروع : نعم □ □ لا

سابعاً : وسائل تطوير المنشآت الصناعية :

42- ما هي وسائل الدعم والتطوير المناسبة للمنشآت الصناعية ؟

رقمها حسب الأهمية ، وأبدأ برقم 1 ثم 2 وهكذا :

حماية المنتجات الوطنية تمويل الصادرات

الحد من ضبط الجودة والمواصفات الترويج للمنتجات الوطنية في الداخل

الترويج للمنتجات الوطنية في الخارج توفير التمويل اللازم

ثامناً : دواعي الأمن والسلامة :

43- هل توجد وسائل الأمن والسلامة في المنشأة ؟ □ نعم □ لا □

في حالة نعم ، ما هي؟

□ طفايات □ إنذار حريق □ مخرج طوارئ □ فوهة حريق □ أخرى مثل : ...

44- هل تلقى العمال تدريب عليها ؟ نعم □ □ لا □

45- في حالة نعم ، أي مستوى ؟ أولية □ متوسطة □ متقدمة □

تاسعاً : التلوث المكاني والبيئي :

46- هل توجد مخلفات من المنشأة ؟ □ نعم (أجب السؤالين 47 ، 48) □ □

47- ما هو نوع المخلفات الصناعية؟

□ غازية □ سائلة □ طبية □ ورقية □ أخرى : مثل .....

48- في حالة نعم ، كيف يتم التعامل معها؟

□ مع قمامة عام □ مجمع خاص بالمنشأة تعالج □ المنشأة

□ تبعد خارج المنطقة □ تتراكم داخل المنطقة أخرى □ ل : .....

عاشراً : مستقبل الصناعة :

49- هل هناك خطط للتوسع مستقبلا ؟

نعم (أجب السؤال رقم 50) لا (هي الأسباب ؟)

50- ما هو نوع التوسع المستقبلي ؟

في حجم الإنتاج خط إنتاج جديدة

حجم المصنع والتقنية حجم الأيدي العاملة

الحادي عشر : مشاكل الصناعة :

51- ما هي المشاكل التي يعاني منها المصنع ؟

رقمها حسب الأهمية ، وابدأ برقم 1 ثم 2 وهكذا .

منافسة المنتجات المستوردة المشابهة . ارتفاع تكلفة توزيع المنتجات .

قلة توفر المواد الخام المحلية وعدم تنوعها . عدم توفر العمالة الفنية المدربة

نقص المعلومات المطلوبة والمتعلقة بالتسويق. الرسوم الجمركية .

التدخل الحكومي . مشاكل أخرى، أذكرها :

الثاني عشر : اقتراحاتكم لحل مشاكل الصناعة :

1- .....

2- .....

3- .....

المراجـع

أولاً : المراجع العربية:

- أحمد سعود الزايد (1984): الدعم الحكومي والتنمية الصناعية، بحوث ندوة الصناعة في الكويت ديسمبر 1983، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، ص ص85 –100.
- حسن عبد القادر صالح (1985): مدخل الى جغرافية الصناعة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- سيف سالم القايدي (1997): التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية في دولة الإمارات ودورها في توطن الصناعة، الجمعية الجغرافية الكويتية، العدد 204.
- عبد الإله أبوعياش (1977): آفاق التنمية الصناعية في دول الخليج العربي، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 10،السنة الثالثة، ص ص 9–41.
- عبد الإله أبوعياش (1981): التطوير الحضري واستراتيجيات التخطيط في الكويت، الجمعية الجغرافية الكويتية، العدد 27.
- عبيد العتيبي **(1996a)**: الصناعات الغذائية في دولة الكويت: خصائصها الجغرافية، مشاكلها وآفاقها المستقبلية. حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد 19، ص ص 269– 306. الدوحة.
- عبيد العتيبي **(1996b)** : الخصائص الجغرافية للصناعات التحويلية في دولة الكويت، مجلة البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، العدد 25، يوليو (تموز)، ص ص 67–128، القاهرة.
- محمد الخزامي عزيز (1997): استخدام نظم المعلومات الجغرافية في دراسة بعض ملامح التركيب الوظيفي والعمالي في منطقة الدوحة الصناعية في قطر، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد 30، السنة 29، الجزء الثاني: 119–166.
- محمد الخزامي عزيز (2001): تطبيق نظم المعلومات الجغرافية في دراسة الخصائص الوظيفية لمنطقة الشويخ الصناعية (2) – الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي جامعة الكويت، مجلد 29، عدد2، ص ص 107–149، الكويت.
- محمود محمد سيف (1990): المواقع الصناعية – دراسة تحليلية في الجغرافيا الاقتصادية، كتاب حائز على جائزة الدولة التشجيعية في الجغرافيا عام 1986، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، مصر.
- مصطفى مهدي حسين (1987): مشاكل الصناعة في الكويت، من إصدارات بنك الكويت الصناعي 1984، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 49، السنة 13.
- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (2000): دليل المدن المناطق الصناعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مارس 2000.
- نظام عبد الكريم (1994): المدن الصناعية في الخليج العربي ودورها في إعادة توزيع السكان والنشاط الاقتصادي، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، العدد 6، ص87.

مصادر حكومية :

- الهيئة العامة للصناعة (بدون): قانون الصناعة رقم 56 لسنة 1996 ولائحته التنفيذية.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- Bahadir, S.A. (1985): Industrialization in the Arab Gulf States, in: W. Ritter (ed.), Arabian Gulf Studies I, Nuernberger Wirtschafts- und Sozialgeographische Arbeiten, Band 37.
- Boblett, R.P. (1967): Factors in industrial location, Appraisal Journal, Vol 35.
- Buchanan, C. & Partners (1983): Master Plan for Kuwait (Second Review 1983), Vol. I, Planning and Policy, Kuwait.
- Cox, Sh. Partnership (1977): Master Plan for Kuwait (First Review 1977) Vo. I, Planning and Policy, Kuwait.
- Kubursi, A.A. (1984): Industrialization & Development in the Arab Gulf States, Groom Helm, London.
- Schliephake, K. (1985): Industrial Planning and new Towns in Saudi Arabia, Qatar and Oman, in: W.Ritter (ed.), Arabian Gulf Studies I, Nuernberg, Band 37, pp. 85-134.
- Schliephake, K. (2001): A Ruhr Valley without Water – Industrial locations on the Arab Gulf Shore, in: Petermanns Geograph. Mitteilungen, vol. 5.

Software Programs:

- ESRI, Inc. (2007): Arc/GIS 9.2., Redlands, California, USA.
- SPSS Inc. (1993): SPSS ver. 6.0, USA.

* * *

العشوائية الحضارية ونظام التعمير في الشمال الجزائري

د. سويهر نواري*

مقدمة :

التحضر كظاهرة عالمية ترتبط بالمجال الجغرافي المعمور، تقتضي دراستها للوصول إلى معرفة ما يبرر تناميها، الوقوف على جملة من المؤشرات ذات العلاقة الوثيقة بالزمان والمكان، وتحديدا كظاهرة متميزة في الجزائر، يمكن القول أن التحولات المسجلة في المجال الحضري للجزائر بدءا من السنوات الأخيرة للثورة التحريرية الكبرى وانتهاء بالعشرية الأخيرة للألفية الثانية، وبداية عشرية الألفية الثالثة، لها تأثيرات وانعكاسات متعددة على التعمير في المجال الجغرافي الجزائري عموما، والمناطق الشمالية بصفة خاصة، ولتبسيط ما ورد في هذه المقالة من إحالات القارئ على أقاليم مختلفة من القطر، نستعين بالخريطة التالية التي تمثل تطور حدود ولايات الجزائر للفترة من 1965-2007.

إن ظاهرة التعمير العشوائي التي صارت تميز القطر الجزائري – كما هو الحال في كثير من دول العالم الثالث – لجديرة بالبحث والدراسة لأنها تشكل عبأ ما فتئت انعكاساته تتفاقم لا بالنسبة للمواطنين فحسب ولكن بالنسبة للإدارة المحلية والسلطة عموما والتي تقف عاجزة أمام كثير من مشكلات العمران،